

مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي



نستلهم الماضي... ونسير نحو المستقبل

التقرير السنوي للعام

2012

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
3	الجزء الأول : ملخص تنفيذي
3	معلومات عامة
4	نبذة سياسية عامة
11	تلخيص سردي يشمل :
11	ملخص الإنجازات حسب الأهداف الإستراتيجية
14	تحديات ودروس مستفادة
16	الجزء الثاني : التقرير التفصيلي حسب الأهداف الإستراتيجية
16	الهدف الاستراتيجي الأول : المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسسية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة
28	الهدف الاستراتيجي الثاني : المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء
43	الهدف الاستراتيجي الثالث : توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف
55	الهدف الاستراتيجي الرابع : توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا
59	الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته
66	ملحقات

• الجزء الأول : ملخص تنفيذي

• معلومات عامة

اسم المؤسسة : مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

الفترة التي يغطيها التقرير : 2012/1/1 - 2012/12/31

تاريخ آخر تقرير : 2012/7/31

تاريخ التقرير الحالي : 2013/2/15

شهد العام الماضي العديد من الأحداث السياسية الهامة. إقليميا، أثار انتخاب الرئيس المصري محمد مرسي يوم 24 حزيران آمال حقبة جديدة من العلاقات المصرية - الفلسطينية. بدأ السيد مرسي، الذي ينتمي أيديولوجيا للإخوان المسلمين بعقد محادثات مع كل من قادة حركة فتح وحماس، وأكد دعمه للمصالحة بين الفصيلين الفلسطينيين. وفي الوقت نفسه في سوريا، تم سحب اللاجئين الفلسطينيين في الصراع السوري المظلم وطويل الأمد. على المستوى المحلي، بدأ العام بالإضراب المفتوح عن الطعام الذي يشنه الآلاف من الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. ولقي الإضراب المفتوح عن الطعام الذي خاضه كل من خضر عدنان وهناء شلبي ضد استخدام الاعتقال الإداري اهتماما محليا ودوليا.

في أيلول، تم الخروج بمظاهرات سلمية في الضفة الغربية ردا على تدهور الحالة الاقتصادية في فلسطين. في 14 تشرين الثاني تم شن غارة جوية من قبل سلاح الجو الإسرائيلي استهدفت القائد العسكري لحماس أحمد الجعبري واستمر العدوان الإسرائيلي على غزة لمدة 8 أيام. مما أدى إلى وقوع 103 إصابات في صفوف المدنيين، بما في ذلك ما لا يقل عن 13 امرأة و33 طفل.¹

وفي العام 2012 ثمة تطور إيجابي وهو التصويت الساحق للجمعية العامة للأمم المتحدة للاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو. وكانت تداعيات هذا الاعتراف الفوري إعلان إسرائيل عن خطط لبناء مستوطنة جديدة على أراضي شرق القدس في منطقة تعرف باسم E1 وهي مخالفة للقانون الدولي، اشتملت هذه التدابير بناء 3000 وحدة استيطانية ، وطرد المجتمعات البدوية وفصل موسع بين القدس الشرقية والضفة الغربية.

¹ http://www.ochaopt.org/documents/ochaopt_gaza_sitrept_05_12_2012_english.pdf

يلاحظ المركز أيضا وجود تفاقم باتجاه سياسات الاحتلال والممارسات الأخرى، بما في ذلك هدم المنازل وعنف المستوطنين مما يزيد من التأثير سلبيًا وتحديدًا على النساء.

الإضراب الفلسطيني عن الطعام

يوم 21 كانون ثاني 2012، أنهى خضر عدنان إضرابه عن الطعام الذي استمر ل66 يوما، والذي بدأه بعد القبض عليه من قبل السلطات الإسرائيلية في منزله في الضفة الغربية. وجلب الإضراب عن الطعام الذي شنه السيد عدنان الانتباه إلى استخدام الاعتقال الإداري ضد الفلسطينيين من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية، وهي ممارسة تتم ضد الفلسطينيين دون تهمة على أساس الأدلة السرية التي لا يتم إظهارها إلى المدعى عليه/ا أو لمحاميهم.² ويمكن أن تصدر أوامر الاعتقال الإداري لمدة تصل إلى فترة ستة أشهر، ويمكن تجديدها إلى أجل غير مسمى.

تم إطلاق سراح هناء شلبي المضربة عن الطعام، في تشرين الأول 2011 بعد عامين من الاعتقال الإداري كجزء من صفقة تم بموجبها الإفراج عن السجناء الفلسطينيين مقابل الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط. كما وأعيد اعتقالها في منزلها في 16 شباط 2012 بدأت بموجبه إضرابا مفتوحا عن الطعام.³ بعد إضراب عن الطعام استمر لمدة 43 يوم، وافقت السيدة شلبي على الاتفاقية التي تم بموجبها نفيها إلى غزة لمدة 3 سنوات مقابل الإفراج عنها من السجن.⁴ في نهاية المطاف، شن الآلاف من الأسرى الفلسطينيين إضرابا مفتوحا عن الطعام احتجاجا على ظروف السجن القاسية واستخدام الاعتقال الإداري. انتهى إضرابهم عندما تم التوصل إلى اتفاق مع مصلحة السجن الإسرائيلية. لم يلقى الإضراب عن الطعام الذي شنته السيدة شلبي ضد

² ماكنتاير، دونالد. "السجين الفلسطيني خضر عدنان ينهي الإضراب عن الطعام"، المستقلة. 22 فبراير 2012 (تمت الزيارة في 1 أغسطس 2012)

³ مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

<http://www.addameer.org/etemplate.php?id=161> (accessed 01 August 2012)

⁴ "وصول هناء الشلبي إلى غزة" وكالة معا الإخبارية - 1 أغسطس 2012 (<http://www.maannews.net/eng/ViewDetails.aspx?ID=473141>)

استخدام الاعتقال الإداري من قبل السلطات العسكرية الإسرائيلية فقط تعبئة وحشد من المجتمع الفلسطيني ، بل ولقي أيضا الاهتمام والدعم من مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة ودوليا، مما يدل على أن للنساء دورا هاما يمكن أن تقوم به في الحركات السياسية الفلسطينية.

الأزمة المالية الفلسطينية

في سبتمبر، خرجت تظاهرات في مختلف أنحاء الضفة الغربية ردا على الأزمة الاقتصادية في فلسطين نتيجة لزيادة الضريبة على القيمة المضافة (VAT) في فلسطين، وتأخر رواتب الموظفين المدنيين وارتفاع تكاليف الوقود والسلع الأساسية. وأكد المحتجون الآثار المعوقة اقتصاديا من بروتوكول باريس لعام 1994، مرفقا لاتفاقيات أوصلو التي تنظم العلاقة الاقتصادية لإسرائيل وفلسطين وطالبت بإلغائها. وفقا لبروتوكول باريس، يجب على السلطة الفلسطينية إعادة ضريبة القيمة المضافة وتكاليف الوقود، على سبيل المثال، إلى إسرائيل. عندما قامت إسرائيل برفع ضريبة القيمة المضافة في سبتمبر، وأجبرت السلطة الفلسطينية على رفع الضرائب. هذه الزيادة الضريبية، بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية الأخرى، أثارت مظاهرات واسعة الانتشار. لمعالجة مخاوف المحتجين، قامت السلطة الفلسطينية بتخفيض الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 2٪، وخفض تكاليف الإنفاق العام على وسائل النقل والرواتب على مستوى الإدارة، والوقود وخفض أسعار المواد الغذائية. وخشية من مخاطر استمرار الاضطرابات في الضفة الغربية، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في 11 أيلول أن حكومته سوف تقوم بنقل 225 مليون شيكل من أموال الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية.⁵

5 أنظر: <http://reliefweb.int/report/occupied-palestinian-territory/palestinian-authority%E2%80%99s-financial-crisis-%E2%80%98sobering>

في 14 نوفمبر، اغتيل القائد في حماس أحمد الجعبري من قبل سلاح الجو الإسرائيلي العسكري. تميزت الثمانية أيام الطويلة "عملية عامود السحاب" بموجات متواصلة من الغارات الجوية والهجمات الصاروخية العشوائية. ارتفعت الخسائر في الجانب الفلسطيني: تم قتل 103 مدنيا من بينهم 13 امرأة و33 طفل، وجرح 1269. في إسرائيل، كانت هناك 6 وفيات و 224 إصابة. وفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، نزح 15,000 شخص في غزة وتم تدمير 450 وحدة سكنية.⁶ اندلعت احتجاجات في مختلف أنحاء الضفة الغربية، في الخليل، انضمت القوى السياسية الإسلامية والقومية للدعوة إلى الإضراب- مشاهد لم تشهد لها منذ نهاية الانتفاضة الثانية.⁷ وكذلك، في أعقاب الهدنة التي حصلت بوساطة مصرية في 21 نوفمبر، تم رصد ظهور بعض أعلام فتح في غزة وظهور أنصار حماس في شوارع رام الله. بعد خمس سنوات من الانفصال الجسدي، وهذه الأحداث تدل على وحدة فعلية بين الفصليين.

على الرغم من أن الهدنة تتضمن فعليا تخفيف القيود المفروضة على التنقل والحركة، إلا أن هذه التدابير لا تزال غير واضحة. في حين تم زيادة فرص بعض المزارعين والصيادين في الوصول إلى الأراضي الزراعية والبحر الأبيض المتوسط، في الواقع، وبشكل عام، لا تزال القيود تضيق من حركة الناس والبضائع من وإلى غزة. تم وقف إطلاق النار، ولكن المركز لا يزال قلقا إزاء ال 3,000 أسرة الذين يعيشون في قطاع غزة في مباني ذات أضرار بالغة التي مزقتها الحرب، وكذلك إزاء الآثار النفسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الظروف المعيشية غير المستقرة على النساء وأسرهن.

⁶ See:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_sitrep_escalation_in_hostilities_gaza_southern_israel_20121122.pdf

⁷ See <http://www.guardian.co.uk/commentisfree/2012/nov/21/gaza-uselessness-of-force-editorial>

ترقية الحالة الفلسطينية في الأمم المتحدة

في 29 تشرين الثاني، وبعد 65 عاما من اعتماد قرار الأمم المتحدة رقم 181، والذي من المفترض أن يؤدي إلى إنشاء دولة عربية مستقلة جنبا إلى جنب مع اليهود في فلسطين، صوتت الجمعية العامة للاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو. صوت الأغلبية الساحقة من الدول لصالح القرار: 138 مع و 9 ضد وامتناع 41 عضوا عن التصويت. على الرغم من الرمزية إلى حد كبير، يعطي هذا الوضع ترقية لفلسطين للوصول إلى هيئات الأمم المتحدة مثل المحكمة الجنائية الدولية، حيث يمكن إدخال الشكاوى ضد إسرائيل. رغم الاحتفال بالنصر في الضفة الغربية، إلا أن ذلك لا يغير من حقيقة أن النساء والرجال الذين يعيشون في فلسطين ما زالوا يعانون من الانتهاكات حسب القانون الدولي الإنساني وانتهاكات حقوق الإنسان كنتيجة مباشرة لاحتلال أراضيهم من قبل دولة إسرائيل.

خطة E1، هدم المساكن وتوسيع المستوطنات في القدس الشرقية

بعد تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة، أعلنت إسرائيل عن خطط لتطوير وتوسيع المستوطنات إلى 12 كيلومترا مربعا من الأراضي في القدس الشرقية، وذلك في المنطقة التي تعرف باسم E1. وتتضمن الخطة بناء 3,000 وحدة سكنية استيطانية غير قانونية. إنفاذ خطة E1 تزيد من عزلة الضفة الغربية عن القدس الشرقية إضافة إلى تعطيل التواصل داخل الضفة الغربية، وتحويل الطرق الإقليمية إلى الطرق المحلية التي لم يعد الفلسطينيين قادرين على الوصول لها. وفي الوقت نفسه يقوم المخطط بطرد 1,200 بدوي من البدو الذين يقطنون داخل منطقة E1 والذي يعتبر انتهاك آخر للقانون الإنساني الدولي، الذي يمنع النقل القسري للأشخاص المحميين. أوقف مكتب تنسيهاو قرار شركة E1، كما وصوت كل من الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على الرفض للخطة.

منذ بداية العام، تم هدم 557 مبنى فلسطيني في الضفة الغربية (بما فيها القدس الشرقية). ونتيجة لذلك، تم تشريد 1006 شخص، وتأثر معيشة 2,500 شخص

سلبيا. 8 في القدس الشرقية، تم هدم 36 مبنى في الأشهر الستة الأولى من عام 2012، بما في ذلك 9 منازل عائلات. هذه الأرقام تمثل زيادة بنسبة 48٪ في حوادث التهجير وهدم المباني، مقارنة مع العام 2011. 9

يوجه المركز الانتباه إلى وضع غير مستقر ومعرض لتوسيع المستوطنات على حساب التجمعات الفلسطينية، ولا سيما القدس الشرقية في أحياء بيت حنينا، سلوان، الشيخ جراح، الطور، وادي الجوز ورأس العامود، جبل المكبر والبلدة القديمة. إقامة المستوطنات في قلب التجمعات السكنية الفلسطينية يحرم العائلات من منازلهم، وكثيرا ما يؤدي إلى انقطاع سبل العيش وخفض مستوى المعيشة. 10 ويشعر المركز بقلق بشأن التأثير النفسي والاقتصادي لذلك خاصة على النساء وأسرهن. تترك آثار هذه السياسات أثرا متميزا على الحياة الأسرية وعلى حياة النساء، كما وتعمل على تغيير الظروف على أسرهم بشكل كبير، وفي الوقت نفسه تتطلب المحافظة الاجتماعية الحفاظ على المعايير الثقافية داخل المنزل وفي الحيز الخاص.

زيادة عنف المستوطنين

إن السبب الرئيسي لزيادة عنف المستوطنين هو تسهيل إسرائيل توطين مواطنيها داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وضم الأراضي الفلسطينية والموارد المائية. 11 إن فشل السلطات الإسرائيلية المتكرر لفرض سيادة القانون ردا على عنف المستوطنين يشكل انتهاكا لالتزامها بموجب القانون الدولي لمنع الهجمات على المدنيين كما ويخلق

8 http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_protection_of_civilians_weekly_report_2012_11_09_english.pdf
<http://www.icahd.org/displacement-trends>

9 "هدم البيوت في القدس الشرقية الرئيسية، زيادة 48٪ من حوادث التهجير في القدس الشرقية"، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المساكن (ICAHD) 19 يوليو 2012، <http://www.icahd.org> (تمت الزيارة في 28 يوليو 2012) p=8466

10 "المستوطنات في المناطق السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية"، OCHA UN، أبريل 2012
<http://www.ochaopt.org/reports.aspx> (تمت الزيارة في 25 يوليو 2012) id=103

11 التهويد في فلسطين"، اللجنة الإسرائيلية ضد هدم المساكن (ICAHD)، 25 يناير 2012
<http://icahdusa.org/2012/01/icahd-research-shows-2011-record-year-for-palestinian-displacement/> (تمت الزيارة في 6 فبراير 2012)

ثقافة الإفلات من العقاب التي تسهم في استمرار العنف.¹² هذه هي ثقافة الإفلات من العقاب التي أدت إلى تصعيد الهجمات ضد الفلسطينيين. في الواقع، في العام الماضي، ازداد عدد الهجمات من قبل المستوطنين ضد الفلسطينيين أكثر من 144٪.¹³

اتفاق الوحدة المتوقف

في نيسان 2011، وفي صفقة توسطت فيها مصر، وقعت فتح وحماس على اتفاق المصالحة، وتعدت بتشكيل حكومة انتقالية موحدة قبل الانتخابات الوطنية في العام 2012.¹⁴ حتى الآن، في العام 2012، لم يتم تشكيل حكومة انتقالية كما ولم يتم الإعلان عن إجراء انتخابات وطنية. يرى المركز أن الصراع القائم ما بين فتح وحماس لديه انعكاسات سلبية على الحياة الفلسطينية بما في ذلك تأثيره على حياة النساء الفلسطينيات. قد تقدم المصالحة فرصاً للهيئة التشريعية الديمقراطية التي سيتم ترميمها من خلال تمرير القوانين التي تعمل على تحسين الحماية التشريعية لحقوق النساء. ومع ذلك، لم يتم الوفاء بها على أمل أن يتم عمل انتخابات وطنية وعودة المجلس التشريعي الفلسطيني الذي هو مبرر لتأخير الإصلاحات القانونية الأكثر إلحاحاً التي يقوم المركز بالدعوة لها. المركز يراقب عن كثب عملية المصالحة والاستمرار في ضمان معالجة قضايا النساء، من خلال الحفاظ على تقديم أفضل خدمة مما يعني تعزيز حقوق النساء بما يتلاءم مع رؤية ورسالة المركز.

12 "عنف المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية"، OCHA UN، يناير 2012 http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_settler_violence_FactSheet_October_2011_english.pdf (تمت الزيارة في 2 أبريل 2012)

13 "المستوطنون الإسرائيليون يهاجمون راع فلسطيني وقطيعه قرب رام الله"، مؤسسة الحق، 19 يوليو 2012 (تمت الزيارة في 1 أغسطس 2012)

14 "توقيع حركتي حماس وفتح الفلسطينيين اتفاق المصالحة"، الحارسة، 4 مايو 2011 <http://www.guardian.co.uk/world/2011/may/04/palestinian-rivals-hamas-fatah-deal> (تمت الزيارة في 29 يناير 2012)

ملخص الإنجازات حسب الأهداف الإستراتيجية

الفترة المشمولة بالتقرير تظم الأشهر 25-36 من الخطة الإستراتيجية للمركز للثلاث سنوات "نتحدى الماضي.. لنرسم المستقبل". الأهداف الإستراتيجية الرئيسية الخمسة لهذه الخطة هي كما يلي:

- ◆ الهدف الاستراتيجي الأول: المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسسية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة.
- ◆ الهدف الاستراتيجي الثاني: المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء.
- ◆ الهدف الاستراتيجي الثالث: توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف.
- ◆ الهدف الاستراتيجي الرابع: توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا.
- ◆ الهدف الاستراتيجي الخامس: تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته.

هذا الموجز السردى يتعامل مع كل هذه الأهداف الإستراتيجية، التي بدورها، تعمل على تسليط الضوء على بعض الإنجازات المحرزة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويلى ذلك إجراء تقييم موجز للتقدم المحرز والدروس المستفادة. ويرد تحليل أكثر تفصيلا في تقرير الأنشطة المفصلة، في الجزء الثانى.

إضاءات وإنجازات خلال السنة

تتضمن أبرز إنجازات المركز بشكل أساسي في العمل مع الحالات القانونية والاجتماعية حيث تم العمل مع 382 حالة جديدة في العام 2012، تم تقديم الخدمة لـ 441 امرأة، باعتبارها العمود الفقري لعمل المركز، لا يزال المركز يعمل على تقديم الخدمات للنساء من خلال فريق من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات في فروعها في القدس الشرقية ورام الله وبيت لحم والخليل.

لا تزال التوعية تشكل جزءاً أساسياً من إستراتيجية المركز لزيادة فرص حصول النساء على الخدمات وتغيير المواقف والسلوك من خلال زيادة وعيهن حول قضايا المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. من خلال التوعية المباشرة والأنشطة التطوعية للتوعية، استطاع المركز الوصول إلى أكثر من 3,500 مستفيدة ومشاركة من خلال عقد أكثر من 100 ورشة عمل في مواضيع مختلفة ما بين عمل تدريب تقني لسلسلة ورشات عمل بعنوان "**حقوق امرأة حقوق إنسان**".

لقد عمل المركز مع ائتلافات المجتمع المدني لوضع مشروع قانون نهائي بشأن حماية الأسرة من العنف، الذي تم تقديمه إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة شؤون المرأة لاعتماده رسمياً من قبل مجلس الوزراء. كما وقدم المركز الإطار القانوني لنظام تحويل المرأة المعنفة إلى الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية "**تكامل**" للحصول على الموافقة الكاملة من قبل مجلس الوزراء.

في العام 2012 استمر المركز بالعمل على الإصلاحات الخاصة بقانون الأحوال الشخصية. بالتعاون مع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية كان المركز قادراً على إعادة تفعيل اللجنة الوطنية لقانون الأحوال الشخصية، وهو ائتلاف من منظمات المجتمع المدني التي تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في فلسطين. بالإضافة إلى

عمله مع اللجنة الوطنية، نشر المركز دراسة قانون الأحوال الشخصية وتم توزيع النتائج لممثلي منظمات المجتمع المدني في سلسلة من ورش العمل. قامت الدراسة باستخدام منهجية البحث النسوي واستندت إلى البيانات النوعية والكمية التي تم جمعها من مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، تبرز الحاجة إلى إدخال تغييرات على قانون الأحوال الشخصية التي من شأنها العمل توفير حماية أكثر لحقوق النساء. كما وقام المركز أيضا بوضع اللمسات الأخيرة وإنجاز تقارير بشأن ما

يلجئ:

1. القوانين والأنظمة البنكية والمالية المتعلقة بالنساء،
2. نظام التقاعد والمعاشات،
3. القوانين المتعلقة بحقوق النساء ذوات الإعاقة،
4. إجراءات المحاكم الشرعية المتعلقة بالنساء.

في العام 2011، قام المركز وبالشراكة مع مؤسسة جنود، على إكمال مشروع نظام تحويل المرأة المعنفة إلى الخدمات الصحية والقانونية والاجتماعية "تكاملاً" والذي تم تمويله لثلاث سنوات من قبل الاتحاد الأوروبي. في شباط 2012، تم تقديم الإطار القانوني لنظام التحويل إلى وزيرتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة لاعتماده. إضافة إلى الإطار القانوني، قام المركز بتصميم وتقديم نظام الحوسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية، بصفتها الهيئة الحكومية المسؤولة عن الحفاظ على سجلات جميع الحالات المشار إليها. أيضا في العام 2012، التزمت أكاديمية الشرطة بتضمين نظام التحويل الوطني كجزء من الدورات الدراسية اللازمة لها، كما وتم تقديم المناهج الدراسية التي تم تطويرها من خلال المشروع. وأخيرا، تم الانتهاء من الدليل التدريبي لمقدمي الخدمات في القطاعات القانونية والاجتماعية والصحية.

يدرك المركز أهمية إشراك الشباب كمتطوعين ومدافعين عن حقوق النساء. يعتقد المركز أن العمل مع المتطوعين هو وسيلة فعالة لتغيير المواقف السلبية والسلوك تجاه

المرأة. في عام 2012، قام المتطوعون بعقد جلسات توعية لعرض الخدمات والاستشارات القانونية والاجتماعية التي يقوم المركز بتقديمها للنساء في المناطق النائية والمهمشة المجالات، بما في ذلك المنطقة (ج) والقرى في منطقة التماس. أجرى المتطوعين ورش عمل للتعريف بالقوانين الفلسطينية القائمة وأثرها على حقوق النساء. وقامت ورش العمل بخلق نقاش مفتوح في المجتمعات حول أهمية التشريعات التي تراعي النوع الاجتماعي الذي يحمي حقوق النساء والتي ستؤدي إلى المساواة بين الرجل والمرأة. من خلال أنشطة التوعية، ركز المتطوعين على العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن الممارسات التقليدية الظالمة في المجتمعات المحافظة. كما وقاموا أيضا باستثمار هذه الفرص للضغط على صناع القرار على المستوى المحلي فيما يتعلق بالقوانين التي تحمي حقوق النساء كما وسعى المتطوعين لتجنيد نساء مدافعات عن الحقوق من داخل مجتمعاتهم.

التحديات والدروس المستفادة

يقوم المركز ومنذ فترة طويلة بعمل التعديلات التي ينبغي إدخالها على قانون العقوبات، وهو عضو مؤسس في ائتلاف قانون العقوبات. وكعضو في فريق وزارة العدل للصياغة الوطنية، ساهم المركز في تطوير مشروع قانون العقوبات، وعمل بالتعاون مع الائتلاف، للحفاظ على الضغط على الرئيس لضمان إقرار مشروع قانون العقوبات. للأسف، الإرادة السياسية ضئيلة لتمير القانون بموجب المرسوم الرئاسي في حين أن محادثات المصالحة بين فتح وحماس ما زالت جارية. على الرغم من التقدم المحرز منذ مايو 2011، إلا أنه لم يتم بعد تشكيل حكومة وحدة والرئيس لا يزال ليس لديه رغبة في المخاطرة للإضرار بالعملية من خلال إقرار هذا القانون. كما وعارض أيضا وزير العدل الجديد (الذي تم تعيينه في العام 2012) تمرير القانون عبر مرسوم رئاسي كونه لديه القدرة على إلحاق الضرر بالمحادثات ويعتقد أنها خطوة غير مناسبة دون الحصول على موافقة من المجلس التشريعي الفلسطيني المنتخب ديمقراطيا .

من أجل تعزيز فهم الجمهور لقضايا إصلاح قانون الأحوال الشخصية، وتعزيز مشاركة الصحفيين من الشباب مع هذه القضية، أعلن المركز عن إقامة مسابقة في وسائل الإعلام تستهدف الشباب الإعلاميين والطلاب في الكليات ووسائل الإعلام، يدعو فيها إلى تقديم المواد لمعالجة قضايا إصلاح قانون الأحوال الشخصية. للأسف، لم تكن المواد المقدمة للمركز كافية لجعل المنافسة جديرة بالاهتمام. بعد الحديث مع أعضاء كليات الإعلام وهيئة التدريس والطلاب في الجامعة، أصبح من الواضح أن لدى الطلاب شعور بأن المعرفة القانونية في موضوع قانون الأحوال الشخصية من الممكن أن تنتج مواد نوعية. لذا، قام المركز، وبالشراكة مع نقابة الصحفيين في فلسطين، بعقد دورة تدريبية لمدة 3 أيام لـ 17 شخص من الإعلاميين الشباب. على مدى الثلاثة أيام، قام طاقم المركز بعقد تدريب على قانون الأحوال الشخصية، مع التركيز بشكل خاص على القضايا المثيرة للجدل في القانون، كما وقام ممثلين عن نقابة الصحفيين بتقديم تدريب تقني على كتابة المواضيع الاجتماعية، وخاصة قضايا حقوق النساء. على مدار الدورات التدريبية، وبدعم وتغذية راجعة من المدربين، وإنتاج الطلاب لتقارير ومقالات وتحقيقات حول موضوع المرأة بموجب قانون الأحوال الشخصية، تم نشر جميع المواد النهائية في كتيب **"حقوق المرأة الفلسطينية بأقلام الإعلاميين الشباب"**.

في بداية آذار 2011، كافح المركز ضد عرقلة أصحاب السلطة المحلية الذين يصرون على ضرورة إجراء المركز لتغييرات هيكلية في بيت الطوارئ. حيث تم تقديم الاستشارة لبناء جدار من الأسلاك الشائكة حول البيت وتركيب كاميرات للأمان. وتضمنت أعمال المركز البناء لإنهاء توقيف البيت والحفاظ على علاقاته القوية والداعمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ودفع وزارة الداخلية إلى حل المشكلة. في النصف الأول من العام 2012، حصل المركز على منحة صغيرة لبناء الجدار كما هو مطلوب من قبل السلطات المحلية. اكتمل العمل بالنسبة للجدار، والمركز الآن في مرحلة إعادة فتح الملجأ.

الجزء الثاني : التقرير التفصيلي حسب الأهداف الإستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول : المساهمة في تطوير البيئة التشريعية والسياسات المؤسساتية ذات الصلة التي تدعم وتحمي وتمكن المرأة

الهدف المحدد 1.1: تغيير القوانين والمواد الحالية والبحث عن تقديم قوانين و مواد جديدة يكون لها أثر محدد على النساء من خلال اقتراح مسودات ونصوص يتم وضعها بالتشاور مع مؤسسات المجتمع المدني والمجموعات الداعمة.

النشاط الرئيسي 1.1.1: الضغط والتأثير من أجل إقرار قانون عقوبات يراعي ويحترم حقوق النساء

يعمل المركز منذ فترة طويلة على التعديلات التي ينبغي إدخالها على قانون العقوبات، فهو عضو مؤسس في الائتلاف الخاص بقانون العقوبات. يجمع الائتلاف مؤسسات المجتمع المدني من أجل السعي إلى توحيد وتعزيز مطالب المجتمع المدني للتغيير في قانون العقوبات. لقد ساهم المركز في تطوير مشروع قانون العقوبات بصفته عضواً في لجنة الصياغة الوطنية في وزارة العدل. وسوف يعمل المركز على مواصلة الضغط على الرئيس لضمان إقرار قانون العقوبات.

في آذار 2012، استضافت وزارة العدل الفلسطينية وفداً من ممثلين عن وزارة العدل البريطانية. على مدار ورشة عمل استمرت لمدة أربعة أيام مع أعضاء فريق الصياغة الوطنية، قدم الوفد البريطاني الاستراتيجيات المستخدمة حالياً في المملكة المتحدة حيث يتم الحكم بخدمة المجتمع بدلاً من السجن. وافق فريق الصياغة الوطنية لتعديل مشروع قانون العقوبات ليشمل استراتيجيات العقوبات البديلة. في أبريل، اجتمع الفريق لإجراء التعديلات المقترحة والاستعداد لتقديم المسودة النهائية إلى مجلس الوزراء.

لا يزال المركز يواجه مقاومة فيما يتعلق بتعديل قانون العقوبات بموجب المرسوم الرئاسي. لا يزال الرئيس ووزير العدل الجديد الذي كان سابقاً رئيس نقابة المحامين الفلسطينيين معارضاً للقضية المثيرة للجدل في حين أن عملية المصالحة مع حماس مستمرة، وهو يدعم تحفظ الرئيس. دون إشراك المجلس التشريعي الفلسطيني، يرى

الوزير اعتماد القانون من خلال هذه العملية الغير الديمقراطية قد تساهم في تعطيل عملية المصالحة.

النشاط الرئيسي 1.1.2: إعادة تفعيل اللجنة الوطنية الخاصة بقانون الأحوال الشخصية بصفتها جهة تدعو إلى إيجاد مواد قانونية تنصف النوع الاجتماعي في قانون الأحوال الشخصية

يعمل المركز ضمن ائتلاف منظمات المجتمع المدني لتوحيد وتعزيز المساواة بين الجنسين في قانون الأحوال الشخصية لفلسطين، والضغط مع النهج الثنائي الأبعاد، الذي يفضل القانون الجديد ولكن في ذات الوقت يسعى، على الأقل، لمعالجة ست قضايا رئيسية تتعرض لها النساء ضمن الأطر القانونية القائمة. وهي: سن الزواج، والثروة المشتركة للزوجين، تعدد الزوجات، الطلاق، الحضانة والشخصية القانونية على قدم المساواة (على سبيل المثال كشهود في الخلافات الزوجية).

لحساسية القضايا التي يتناولها قانون الأحوال الشخصية، يرى ممثلي المجتمع المدني الرئيسيين أن أفضل السبل لتحقيق التغييرات هو العمل في الائتلاف الذي يقوده الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية.¹⁵ في العام 2012، عمل المركز والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لإعادة تفعيل اللجنة الوطنية. وقد عقدت ثلاث ورش عمل في قطاع غزة لـ 75 مشاركاً لمناقشة القضايا المتعلقة بالإصلاحات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية. كما وعقدت أربعة اجتماعات في الضفة الغربية مع ممثلين عن الأحزاب السياسية والمجتمع المدني ووزارة العدل. وتوصل المشاركون إلى توافق في الآراء بشأن تشكيل فريق صياغة وطنية لمراجعة وتطوير مسودة قانون الأحوال الشخصية. واصل المركز والاتحاد العام للمرأة التنسيق لتشكيل الفريق والإشراف على عملية الصياغة. نجاح المركز في صياغة قانون العقوبات كجزء من الائتلاف يشير إلى أن مشاركة

15 تأسس الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 كقاعدة من قواعد منظمة التحرير الفلسطينية - ممثلاً شرعياً وحيداً للمرأة الفلسطينية داخل الوطن وخارجه، وعلى هذا الأساس يمثل الإتحاد المظلة لكافة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية للمرأة، وقد كان الهدف الرئيسي من تأسيس الإتحاد العام للمرأة الفلسطينية تنظيم جهود وطاقات المرأة الفلسطينية للمشاركة في جميع النشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية داخل الوطن وخارجه والتي تسعى لتنمية المرأة والنهوض بها في التجمعات الفلسطينية. المتعددة وقد استمر الإتحاد على مدى سنوات طويلة مواصلة نشاطه السياسي ودعم المرأة الفلسطينية المناضلة التي شاركت بفاعلية في مسيرة النضال الوطني الفلسطينية بكافة أشكاله ومراحلها التاريخية، على المستويين الوطني والاجتماعي.

(<http://gupw.net/ar/>; <http://blog.world-citizenship.org/wp-archive/1531>)

مجموعة واسعة من الشركاء من المجتمع المدني والحكومة في عملية الصياغة سوف تساعد على أن ضمان حقوق المرأة بموجب قانون الأحوال الشخصية سيبقى أولوية. بعد ضغط كبير من المركز وغيره من أفراد المجتمع المدني، عقدت أخيراً اجتماعات مع وزير العدل للحصول على دعمه في إنشاء فريق صياغة وطني لقانون الأحوال الشخصية. ووافق الوزير على دعم فريق الصياغة الوطني ونقل الفكرة إلى مكتب الرئيس. وقد تم توجيه الدعوة إلى وزارة العدل، وأعضاء المجتمع المدني، والمحاكم الشرعية للمشاركة كأعضاء في فريق الصياغة الوطني. ونتيجة لذلك سوف يتم ترشيح المركز من قبل مجلس حقوق الإنسان الفلسطيني للمشاركة كعضو في الفريق. ومن المتوقع أن تبدأ عملية الصياغة في العام 2013.

النشاط الرئيسي 1.1.3: تشكيل وتدريب وتمكين لجان مناطقية في المحافظات الفلسطينية داعمة للإصلاحات في قانون الأحوال الشخصية

من أجل تعزيز فهم الجمهور لقضايا إصلاح قانون الأحوال الشخصية، وتعزيز مشاركة الصحفيين الشباب في هذه القضية، اعتمد المركز عقد مسابقة إعلامية استهدفت الإعلاميين الشباب والطلاب في كليات الإعلام، حيث تم دعوتهم فيها إلى تقديم المواد لمعالجة قضايا إصلاح قانون الأحوال الشخصية. للأسف، لم تكن التقارير المقدمة للمركز كافية لجعل المنافسة جديرة بالاهتمام. بعد الحديث مع أعضاء كليات الإعلام و هيئة التدريس والطلاب في الجامعة، أصبح من الواضح أن لدى الطلاب شعور بأن المعرفة القانونية في موضوع قانون الأحوال الشخصية من الممكن أن تنتج مواد نوعية. لذلك، قام المركز، بعقد دورة تدريبية لمدة 3 أيام لـ 17 شخص من الإعلاميين الشباب. (9 إناث و 8 ذكور) حيث اشتملت الدورة التدريب على موضوع "المرأة بموجب قانون الأحوال الشخصية" كما واشتملت على إجراء تدريب من خبراء إعلاميين على تقنيات تغطية قضايا المرأة في وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، خلال عقد جلستين مسائيتين، حيث قدمت محاميات المركز قصص واقعية بواقع خبرتهن وتجاربهن في العمل مع النساء في المحاكم الشرعية والكنسية. على مدار الدورة التدريبية، وبدعم وتغذية

راجعة من المدربين، وإنتاج الطلاب لتقارير ومقالات وتحقيقات حول موضوع المرأة بموجب قانون الأحوال الشخصية، وتم نشر جميع التقارير النهائية في كتيب "حقوق المرأة الفلسطينية بأقلام الإعلاميين الشباب". واشتمل الكتيب على مواضيع تعدد الزوجات والطلاق والوضع القانوني على قدم المساواة.

النشاط الرئيسي 1.1.4: الضغط والتأثير من أجل تبني مشروع قانون حماية الأسرة من العنف

عمل المركز مع مؤسسات المجتمع المدني على إعداد مسودة نهائية لقانون حماية الأسرة من العنف، منذ عام 2004 – ويشمل مجموعة من الأحكام القانونية، حتى الآن، لم يتم النص عليها في التشريعات الفلسطينية. وضع المركز أيضا تعليق قانوني لمرافقة النص، وإعطاء خلفية وأساس منطقي لبعض الأحكام. في فبراير 2012، كان للمركز اجتماعا مشتركا مع ممثلين عن وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة لتقديم مسودة قانون حماية الأسرة من العنف ومسودة نظام التحويل الوطني القانوني والاجتماعي والصحي. قدمت الوزارتين دعمهما وعملتا مع المركز لوضع اللمسات الأخيرة على المذكرة القانونية التي تقدم المبررات القانونية للقانون جديد ونظام التحويل. بحلول ديسمبر كانون الأول، قدم المركز رسميا المسودة النهائية للقانون (بما في ذلك المذكرات التفسيرية القانونية) ونظام التحويل الوطني - بعد دمج التعليقات من الشركاء المعنيين- إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية ووزيرة شؤون المرأة وذلك لتقديمها رسميا إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

كوسيلة لجذب دعم المجتمع المدني، قدم المركز مشروع قانون حماية الأسرة من العنف في ورشة عمل ضمت أعضاء من منتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة (المنتدى)،¹⁶ وكذلك ممثلين عن المجلس التشريعي الفلسطيني وغيرها من منظمات المجتمع المدني (29 مشارك/ة 26 أنثى و 3 ذكور). في ختام ورشة العمل،

¹⁶ تأسس منتدى مناهضة العنف ضد المرأة في عام 2000 نتيجة لمبادرة من مجموعة من المنظمات الغير حكومية الفلسطينية العاملة في مجالات العنف وتمكين المرأة ومكافحة العنف ضد المرأة. والهدف من هذا المنتدى هو اعتماد إستراتيجية شاملة، متكاملة للإعلان المستمر لتنسيق عمل أعضاء المنتدى.

أكد أعضاء المنتدى أنهم مستعدون للدفاع عن إقرار مسودة القانون، والتعاون مع المركز في جهوده المستقبلية للضغط والمناصرة .

النشاط الرئيسي 1.1.5: تعديل القوانين والأنظمة والإجراءات التي تتعلق بوضع النساء في المعاملات المالية والبنكية في فلسطين

بدأ المركز العمل في هذا المجال من خلال محاولته لرسم خريطة تتسع لجميع أوجه التمييز ضد المرأة في الأمور المالية من خلال النظر في الأنظمة والممارسات اليومية، اليوم، المركز بصدد إعداد تقرير حول الحقوق البنكية للنساء في فلسطين التي سوف تنشر في العام 2013. في عام 2011، بدأ المركز في العملية الأولية لمراجعة القوانين الفلسطينية المتعلقة بالإجراءات البنكية والمالية للمرأة، بما في ذلك قانون سلطة النقد الفلسطينية، والقانون التجاري، وقانون صندوق رعاية الأيتام. ومن ثم، في العام 2012، أكمل المركز مراجعة أدبيات الإجراءات البنكية للنساء واستعرض اللوائح الداخلية والأنظمة المعمول بها في تسعة بنوك عاملة في فلسطين. كما تم استعراض القضايا التي تم توثيقها من قبل المركز في ورش عمل في عام 2011. وقد اجتمع المركز مع البنك العربي، وبنك القاهرة عمان وبنك فلسطين ومع سلطة النقد الفلسطينية، لمناقشة الإجراءات التنظيمية التي تميز بين الذكور والإناث كما يلي:

- فتح الحسابات (الجارية والادخار والتجارية)
- الإدارة أو الوصول إلى حسابات القصر
- التوقيع بالنسبة للإجراءات المالية / المعاملات
- القروض
- نقل / الوصول إلى المهر المؤجل للأرملة قبل تسوية المديونيات الأخرى أو دفع الميراث للأبناء الخ..
- كيفية تعامل البنوك مع النساء المحجبات

على مستوى القضية الأساسية - لإنشاء حساب شخصي - اللوائح المرخص بها من سلطة النقد الفلسطينية لا تميز بين الرجل والمرأة، ولكن لغيرها من القضايا المشار إليها أعلاه هناك تمييز، وحد من تمكين المرأة ووضعها في الأسرة وحق تقرير المصير، وزيادة احتمال انكشافها في أوقات الأزمات.

تمت صياغة التقرير النهائي وإرساله إلى سلطة النقد الفلسطينية. تم دمج تعليقاتهم، وسيتم إصدار التقرير النهائي (المتوقع 2013) إلى جانب عقد المؤتمر حول الموضوع.

النشاط الرئيسي 1.1.6: استحداث أنظمة وإجراءات ولوائح لضمان حصول النساء على حقوقهن الارثية

كجزء من تركيزه على وصول المرأة إلى الحقوق الاقتصادية، اتجه انتباه المركز إلى إجراءات الميراث، معتبرا أن لديها مجال واضح للتمييز ضد المرأة، وأيضا المجال الذي يمكن للمركز أن يحقق به نتائج ملموسة وأثار إيجابية على المدى الطويل. هدف المركز في هذا القطاع لرؤية القسم الخاص الذي تقره الدولة المتقدمة، ذات الطابع العلماني، التي لديها مهام ولاية إجراءات الميراث. وينبغي على هذه الدائرة العمل لضمان معرفة النساء مقدار الإرث المتاحة لهن والحقوق التي يجب عليهن المطالبة بها، وينبغي أن يكون للسلطات إنفاذ أوامر المحكمة لصالح المرأة في المطالبة بمدفوعات الميراث. تحقيقا لهذه الغاية، تعاون المركز مع الشركاء لتطوير مشروع الميراث الذي سيبدأ في العام 2013. بالإضافة إلى ذلك، يقوم المركز بمناقشة الحق في الميراث في سياق القوانين الفلسطينية كقانون الأحوال الشخصية وغيرها، في جلسات التوعية التي يتم عقدها للنساء في المجتمعات الفلسطينية وبشكل خاص بما يخص النساء.

النشاط الرئيسي 1.1.7: مراجعة نظام التقاعد المطبق في مناطق السلطة الفلسطينية وتبيان انتهاكات حقوق النساء فيه

يعتقد المركز أن المرأة تعاني من التمييز نتيجة للوائح داخل نظام التقاعد. من أجل تحديد مجالات التمييز، أكمل المركز إعادة النظر في القوانين والأنظمة التي تحكم نظام

التقاعد في الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنتها مع القوانين في البلدان العربية الأخرى بما في ذلك مصر والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية. كما والتقى المركز مع مختلف الشركاء، بما في ذلك ممثلين عن هيئة التقاعد الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ديوان الخدمة المدنية. كما وقام المركز بعقد مقابلات وتوثيق 8 حالات لنساء متقاعدات (من الخليل، قلقيلية وطوباس وجنين ونابلس ورام الله) عانين من التمييز في نظام التقاعد. أكمل المركز مسودة التقرير عن نظام التقاعد كما وعقد اجتماعاً مع ممثلين عن هيئة التقاعد الفلسطينية لمناقشة النتائج والتوصيات. وسيتم نشر التقرير على الموقع الإلكتروني للمركز في النصف الأول من العام 2013.

النشاط الرئيسي 1.1.8: مراجعة الأنظمة والتشريعات التي تتعلق بذوي الاحتياجات الخاصة

يرى المركز أن النساء ذوات الإعاقة يعانين من التمييز بشكل مضاعف: سواء كنساء يعشن في مجتمع أبوي أو كأشخاص ذوي إعاقة. وقد لاحظ المركز أيضاً أن النساء ذوات الإعاقة عرضة بشكل خاص للعنف. في نيسان، بدأ المركز بمراجعة القوانين واللوائح القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومقارنتها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان والقوانين القائمة في لبنان والأردن. وللحصول على تغذية راجعة من المؤسسات ومع التركيز بشكل خاص على توفير الخدمات والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة، عقد المركز اجتماعات مع ثلاثة من منظمات المجتمع المدني العاملة في الضفة الغربية، بما في ذلك منظمة معاقون بلا حدود، وجمعية نجوم الأمل، ووزارة الشؤون الاجتماعية - الوزارة المعنية بالإشراف على تنفيذ القانون الفلسطيني على الأشخاص ذوي الإعاقة. كما وقام المركز أيضاً بتوثيق حالات للنساء ذوات الإعاقة اللواتي كانوا عرضة للتمييز على أيدي المجتمع. في تموز، عقد المركز مجموعة بؤرية للمرأة المعوقة لمناقشة التمييز والمشاكل التي واجهتها خلال القوانين القائمة (18 مشاركة). كما وأدرج المركز نتائج هذه المجموعة البؤرية في تقريره عن حقوق النساء ذوات الإعاقة في

فلسطين. ويتضمن التقرير توصيات لصناع القرار بشأن أفضل السبل لمعالجة هذا التمييز.

في كانون الأول التقى المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية (الجهة الحكومية التي تشرف على تنفيذ القانون الفلسطيني على الأشخاص ذوي الإعاقة) وممثلين عن المجتمع المدني لتقديم التقرير وتلقي الملاحظات. وسيتم نشر التقرير النهائي على الموقع الإلكتروني للمركز في الربع الأول من العام 2013. كانت إحدى التوصيات الرئيسية للتقرير بأن وزارة الشؤون الاجتماعية ومنظمات حقوق الإنسان بحاجة إلى اتخاذ دور أكبر في مراقبة تنفيذ القانون الفلسطيني على الأشخاص ذوي الإعاقة ، بالإضافة إلى تقديم الدعم المستمر للنساء ذوات الإعاقة وأسرهن.

الهدف المحدد 1.2: إبراز النواقص في التشريعات الحالية وحشد الدعم للإصلاحات

المقترحة

النشاط الرئيسي 1.2.1: حشد الدعم لتبني الإصلاحات المقترحة لقانون الأحوال

الشخصية

قام المركز بتشكيل لجان استشارية إقليمية منتشرة في الأراضي الفلسطينية، تركزت بشكل عام في كل محافظة. والغرض من هذه اللجان هو حشد الدعم لمسودة قانون الأحوال الشخصية وغيرها من الإصلاحات القانونية داخل مجتمعاتهم، وبناء قاعدة شعبية لديها فهم بالقضايا المتعلقة بالإصلاح القانوني ومراعاة الفوارق بين الجنسين. يتكون أعضاء اللجنة من الأكاديميين وصناع القرار والطلاب وأعضاء منظمات المجتمع المدني. في النصف الأول من العام 2012، أجرت اللجان الإقليمية ثلاث ورش عمل في قلقيلية، سلفيت، وأريحا لمناقشة حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية (75 مشارك/ة، 52 إناث، 23 ذكور). وبالإضافة إلى ذلك، عقد المركز اجتماعين (واحد في شمال الضفة الغربية وواحد في الجنوب) لتحديث معرفة اللجان الإقليمية عن وضع مسودة قانون الأحوال الشخصية ومناقشة فكرة تشكيل فريق صياغة وطنية (انظر 2.1.1).

النشاط الرئيسي 1.2.2 : نشر وتعميم الدراسات التي تبرز الحاجة لقانون فلسطيني يلبي احتياجات النساء

من خلال التحول في التركيز في الخطة الإستراتيجية للمركز للفترة 2010-2012، يسعى المركز إلى التركيز بدرجة أكبر على إنتاج المنشورات على أساس وثائق المركز (الهدف4) لمعالجة قتل النساء وأيضا ربط شهادات النساء بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان وبالقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، يحتفظ المركز بمجموعة من القضايا القانونية والاجتماعية الذي يسعى لنشرها بناء على الأبحاث والأحداث الماضية التي ساعدت على تشكيل رؤية المركز النسوية، أو على المشاريع الخاصة الجارية.

مشاريع النشر الجارية هي كما يلي:

- دراسة حول قانون الأحوال الشخصية.
- دراسة احتياجات المرأة في فلسطين.
- تحليل النوع الاجتماعي لمسودة الدستور الثالثة لفلسطين.
- تأملات في تجربة البرلمان السوري.

تم الانتهاء من **دراسة قانون الأحوال الشخصية** وقدمت النتائج إلى 65 ممثلا (60 إناث و5 ذكور) من منظمات المجتمع المدني في سلسلة من 3 ورش عمل (رام الله، نابلس، الخليل). وقد وزعت نسخ من الدراسة إلى المشاركين في ورش العمل، ومنظمات المجتمع المدني في الضفة الغربية وقطاع غزة وعلى المشاركين في جلسات التوعية. بسبب ارتفاع الطلب على نسخ من الدراسة، قام المركز بطباعة 500 نسخة إضافية. استخدمت الدراسة منهجية البحث النسوي واستنادا إلى البيانات النوعية والكمية التي تم جمعها من مختلف أنحاء الضفة الغربية وقطاع غزة. أثناء إجراء الدراسة، لاحظ فريق البحث أن النساء الفلسطينيات يرون أن هناك حاجة لإجراء تغييرات في القانون بحيث يكون أكثر حماية لحقوق النساء.

تم الانتهاء من - **دراسة احتياجات النساء** - التي تعتمد على البحث الاجتماعي والتي شرع المركز من خلالها الاستجواب حول كيف يمكن للمرأة الفلسطينية عرض أولوياتها

واحتياجاتها ضمن قيود ومخاطر الاحتلال والمجتمع الأبوي. وقد نشرت الدراسة في النصف الثاني من العام 2012 في العام 2011 تم نشر وتوزيع **تحليل مسودة الدستور الثالثة لفلسطين النوع الاجتماعي**. ونظرا لارتفاع الطلب على هذه الدراسة من منظمات المجتمع المدني، قام المركز بطباعة 500 نسخة أخرى في النصف الأول من العام 2012. علاوة على ذلك، **نشر المركز كتيبين جديدين في العام 2012**: أبرز الكتيب الأول تجربة المؤسسات النسوية في الدعوة لإجراء تعديلات على قانون الأحوال الشخصية، أما الكتيب الثاني فهو يحدد التعديلات المقترحة على قانون الأحوال الشخصية ويقدم المبررات القانونية التي من شأنها حماية حقوق النساء. وهذان الكتيبان سيقومان بدعم أعمال الدعوة للإصلاح القانوني للمضي قدما.

السقوط من خلال الشقوق: كيف يقوم الاحتلال الإسرائيلي بالفصل بين العائلات الفلسطينية؟

في عام 2011، بدأ المركز بالعمل في مشروع طموح متعدد الممولين، متعدد الشركاء لتوفير المساعدة والاستشارة القانونية للنساء اللواتي يتم تقييض أو رفض حقهن في الحياة الأسرية من قبل ممارسات الاحتلال الإسرائيلي، والدفاع عن حقوقهن. يرى المشروع، الذي يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومعهد المجتمع المفتوح، أن تعمل المؤسسات الفلسطينية الثلاث التي تهتم بالمرأة جنبا إلى جنب بقدرات مختلفة، وفي سياقات مختلفة، ورغم العقبات التعسفية المفروضة عليهم من قبل إسرائيل. ويجري تنفيذ المشروع من قبل المركز، ومركز القدس للنساء، ومركز الأبحاث والاستشارات القانونية للمرأة في غزة، وذلك بدعم كبير من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. يقدم المركز يقدم الاستشارة القانونية والاجتماعية في مختلف أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، كما ويقود أيضا منهجية التوثيق ومراجعة الأدبيات وتحليل الوثائق. ويهدف المشروع إلى وضع تحليل منظم، وذلك باستخدام دراسات الحالة وكلمات خاصة من النساء التي تصف الانتهاكات الإسرائيلية للحقوق والتي يناضلون

ضدها. على مدى سير المشروع، وثق فريق البحث 90 عينة من الحالات: 30 من القدس، 30 من الضفة الغربية و 30 من قطاع غزة. خلال عملية المقابلة والتوثيق، قدم موظفو المركز المساعدة والإرشاد القانوني بالاعتماد على الوضع القانوني لكل أسرة. وقد تم الانتهاء من الدراسة البحثية كاملة، ويجري الآن مراجعتها من منظور النوع الاجتماعي والقانوني من قبل المنظمات الشريكة والقراء الخارجيين. يجري حالياً إعداد ورقة المناصرة من قبل فريق المركز وسيتم إعداد فيلم وثائقي من قبل مركز القدس للنساء الذي سيلقي الضوء على قصص النساء من مشروع الأسر المفككة.

النشاط الرئيسي 1.2.3: مراقبة إجراءات المحاكمة من منظور النوع الاجتماعي

ينظر المركز إلى هذا النشاط باعتباره تحدياً جديداً من شأنه أن يكون أساساً لتحليله للممارسات القانونية الحالية التي تميز ضد المرأة (سواء كان المدعي أو المدعى عليه، أو الضحية)، مما يعزز قاعدة أدلة لمواقف المركز في المناصرة والدعوة للإصلاح القانوني. العمل في إطار هذا النشاط شمل مناقشات داخلية مع المركز على منهجية وإنشاء مراجعة الأدبيات. في عام 2011، التقى المركز مع قاضي القضاة (قاضي قضاة في المحاكم الشرعية) حيث تم عرض الهدف من هذه الدراسة، التي تسعى لتحسين مراعاة الفوارق بين الجنسين في إطار النظام القضائي حتى يتسنى للنساء الحصول على حقوقهن. وقد وعد بتسهيل عملنا من خلال تمكين موظفين/ات المركز من إجراء مقابلات معهن والسماح للمركز بالوصول لسجلات المحكمة. في عام 2012، تعاقد المركز مع محامية لإجراء هذه الدراسة. حيث تم اختيار حالتين بشكل عشوائي ومراقبة تقدمهما من خلال النظام القضائي في محكمتي رام الله وبيريزيت الشرعية. قامت الباحثة لعمل مقابلة مع العاملين في المحاكم الشرعية، بما في ذلك المسجلين والقضاة وموظفي دوائر الإرشاد الأسري. تم الانتهاء من التقرير ومشاركته مع مكتب قاضي القضاة للتعليق والتغذية الراجعة. وقد طبع هذا التقرير في عام 2012، وسوف يتم نشر ملخص للتقرير باللغتين العربية والإنجليزية في كتيب منفصل في عام 2013.

الهدف المحدد 1.3: استخدام عمليات الإصلاح القانوني لوضع الأنظمة الداخلية المقدمة على مستوى وزاري والتي تحكم خدمات الحماية الفلسطينية للنساء في حالات خطر العنف

النشاط الرئيسي 1.3.1: مراجعة ودعم الأنظمة الداخلية لبيوت الطوارئ القابلة للتطبيق وطنياً حيث توفر هذه البيوت الحماية للنساء في حالات التعرض لخطر العنف

لقد عمل المركز مع وزارة الشؤون الاجتماعية على صياغة أنظمة ولوائح وطنية شاملة للملاجئ والبيوت الآمنة. وسُئل المركز من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية عن تقديم المزيد من التعليقات على المسودة التي قدمت إلى مكتب رئيس الوزراء. وافق مجلس الوزراء في وقت لاحق على المسودة، مما يجعل اللوائح ذات طابع وطني. هذه الخطوة الإيجابية تجعل المركز راضٍ لضمان حماية النساء والفتيات المعرضات لخطر العنف. استناداً إلى خبرته، سوف يبقى باب التشاور مع وزيرة الشؤون الاجتماعية مفتوحاً بشأن تنفيذ وتطبيق السياسات.

مشروع خاص - "مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي في سن تشريعات جديدة تعزز أمن النساء والفتيات الفلسطينيات"

في العام 2011 بدأ المركز مشروع خاص لمدة عام واحد بالشراكة مع مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة تحت عنوان: "مساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي في سن تشريعات جديدة تعزز أمن النساء والفتيات الفلسطينيات". أنشئ مركز جنيف ومركز المرأة، وممثلين عن المجتمع المدني والحكومة فريق عمل من الخبراء في التشريعات الأمنية (مع تمثيل العديد من الشركاء الرئيسيين) وتم إنتاج نشرة لتلخيص النتائج الرئيسية لسلسلة من سبع ورش عمل، جلسات إعلامية ومؤتمر نهائي.

في العام 2012 عقد المؤتمر الختامي والجلسة التعريفية مع صناع القرار المستمدة من مجموعة واسعة من الأحزاب والقطاعات، وخلال المؤتمر تم عرض النقاط الرئيسية

للمناقشات التي تمت في ورشة العمل حيث تمت دعوة مختلف المشاركين لإبداء الرأي. وأشاد العديد من الشركاء الرئيسيين بالمبادرة وتقديم مساهمة بناءة.

الهدف الاستراتيجي الثاني : المساهمة في زيادة الوعي في المجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وحقوق النساء ومناهضة الممارسات السلبية ضد النساء

الهدف المحدد 2.1: تمكين متطوعي/متطوعات مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والتنسيق معهم لاكتساب مهارات وتنظيم وتسهيل فعاليات زيادة الوعي.

النشاط الرئيسي 2.1.1: توفير الدعم لمجموعات المتطوعين/المتطوعات الخمس في المحافظات (الخليل، بيت لحم، سلفيت، أريحا، طولكرم)

النشاط الرئيسي 2.1.2: بناء مجموعة جديدة من المتطوعين/ات

يدرك المركز أهمية إشراك وتجنيد الشباب كمتطوعين ومدافعين عن حقوق المرأة. يعتقد المركز أن العمل مع المتطوعين هو وسيلة فعالة وغير مكلفة لتغيير السلوك والمواقف السلبية تجاه المرأة من خلال بناء شبكة من المتطوعين الذين يتعلمون للحد من وإدانة الممارسات السلبية في مجتمعاتهم المحلية. ويتم اختيار المتطوعين من المناطق النائية، الذين أصبحوا الآن من خلال التدريب والدعم الذي يتلقونه من المركز قادرين على إحداث تأثير كبير في المجتمعات التي قد لا يستطيع المركز الوصول لها. لهذا السبب، واصل المركز دعم أنشطة لأربع مجموعات للمتطوعين في المجتمعات النائية في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

في عام 2011، بدأ المركز ببناء مجموعة جديدة من المتطوعين في المناطق المهمشة جنوب الخليل. في تموز 2011، عقد طاقم المركز دورة تدريبية حول "القوانين الفلسطينية" لمدة 3 أيام (20 ساعة) لمجموعة المتطوعين الجديدة في محافظة جنوب الخليل، مع التركيز بشكل خاص على الثغرات الموجودة في القوانين الحالية والتي تؤثر على حقوق النساء. في آذار 2012، أجرى المركز المرحلة الثانية للدورة التدريبية التمهيديّة. لمدة 3 أيام (بواقع 18 ساعة) حيث ركزت الدورة التدريبية على المهارات اللازمة لتنظيم المشاريع المجتمعية (30 مشارك/ة، و 28 إناث، و 2 ذكور).

بعد التدريب، تم تشجيع مجموعات المتطوعين على تطوير فكرة حول المشاريع المجتمعية. اختارت كل مجموعة مشاريع وفقاً لاحتياجات المجتمع المحددة وتم تكييفها وفقاً للأنشطة التي طمتمهم (انظر 2.1.4). من أجل زيادة قدرة المتطوعين على تقديم خدمات عالية الجودة وجلسات توعية في مجتمعاتهم، أجرى المركز دورة تدريب مدربين لمدة 4 أيام (35 ساعة) لمتطوعين تم اختيارهم من كل مجموعة (18 مشارك/ة، و 11 إناث، 7 ذكور).

● الشراكات مع المنظمات المحلية المتقدمة:

عقد المركز عدة لقاءات مع المتطوعين، وعمل على مر السنين لتشجيع مجموعات المتطوعين للبدء والحفاظ على الشراكات مع مجموعات المجتمع المحلي القائمة والمنظمات الغير حكومية والسلطات المختلفة. وقد شجع المركز المتطوعين على التفكير بالعمل مع الشركاء المحليين من أجل تطوير شبكة من المؤيدين المجتمعيين الملتزمين بحماية ودعم حقوق المرأة. كما وتجعل هذه الشراكات المتطوعين قادرين على الحد من تكاليف أنشطتهم من خلال إيجاد الدعم المحلي والمساهمات المجتمعية، على سبيل المثال، غرف الاجتماعات والمعدات أو تقديم الضيافة. في عام 2012، حافظ متطوعو المركز على علاقاتهم مع 60 مؤسسة شريكة؛ للحصول على قائمة كاملة من الشراكات الفعالة الرجاء مراجعة الملحق أ.

النشاط الرئيسي 2.1.3: تنظيم مجموعة من الأنشطة المركزية لمجموعات المتطوعين في المناطق الأربعة (بيت لحم، أريحا، الخليل، طولكرم)

النشاط الرئيسي 2.1.4: دعم المتطوعين في تنظيم 25 نشاط حول تمكين المرأة و حقوق النساء والوعي الخاص بالنوع الاجتماعي

لعبت شبكة المتطوعين دوراً مدهلاً في التنظيم - والآن وبعد أن تم تدريب المتطوعين من قبل المركز على مدى عدة سنوات - أصبح المتطوعين قادرين على قيادة ورش عمل

لرفع الوعي. وعدد من الفعاليات بمناسبة اليوم العالمي للمرأة (8 آذار) والأسبوع العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى ورش عمل أخرى حول مواضيع معينة منها: قتل النساء والمراهقة الآمنة، التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي، والزواج المبكر، العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، والمرأة في مكان العمل، وحقوق المرأة في ظل القانون الفلسطيني. في ورش العمل، يتم إعطاء المشاركين معلومات التي من المتأمل أن تساعد على الحصول على فهم أفضل للحماية، والتغيرات القانونية التي قد تأتي في المستقبل القريب، وكيفية تصرفهم في بعض الأمور - مثل تفضيل الأولاد على البنات، أو ترتيب الزواج المبكر - إدامة النظام الأبوي وانعدام الأمن للنساء وحياة أطفالهن.

عقد المتطوعين جلسات توعية لعرض خدمات الإرشاد القانوني والاجتماعي التي يقوم المركز بتقديمها في المناطق النائية والمهمشة. أجرى المتطوعين ورش عمل للتعريف بالقوانين الفلسطينية القائمة وأثرها على حقوق المرأة. وقد قامت ورش العمل بخلق نقاش مفتوح في المجتمعات حول أهمية التشريعات التي تراعي النوع الاجتماعي التي ستحمي حقوق المرأة وستؤدي إلى المساواة بين الرجل والمرأة. من خلال أنشطة التوعية، ركز المتطوعين الاهتمام على العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي يمكن أن ينجم عن الممارسات التقليدية الظالمة في المجتمعات المحافظة. كما وقاموا باستثمار هذه الفرص للضغط على صناع القرار على المستوى المحلي فيما يتعلق بالقوانين التي تحمي حقوق المرأة وسعوا لتجنيد نساء مدافعات عن الحقوق من داخل مجتمعاتهم. نظرا لكون عددا كبيرا من المتطوعين هم من مهني وسائل الإعلام، اختار مجموعة من المتطوعين التركيز على تحسين استخدام وسائل الإعلام المرئية والمسموعة المحلية للدفاع عن حقوق المرأة. شارك المتطوعون في خلق بيئة تعليمية آمنة للأطفال والمراهقين من خلال توفير ورش عمل للتوعية والإرشاد في المدارس المحلية. ومن أجل خلق الاستدامة لبرنامج المتطوعين قامت مجموعات المتطوعين بالتفكير في إنشاء شراكات مع المنظمات المحلية. يستخدم المتطوعين شراكات مع هذه المنظمات للوصول إلى المجتمعات المنكشفة والغير قادرين على الوصول إليها.

في أيار وكانون الأول، اجتمعت مجموعات المتطوعين الأربعة لتبادل الخبرات وتقديم خطط عملها وتقاريرها. تتكون كل مجموعة من مزيج فريد من المهنيين الشباب، مع مناطق مميزة في الخبرات والفائدة. وتنعكس هذه الخبرة في أنواع الأنشطة المجتمعية التي تتعهد بها كل مجموعة (انظر الملحق ب قائمة كاملة من أنشطة المتطوعين).

- مجموعة الخليل هي مزيج من الإعلاميين الشباب والمحامين والعاملين الاجتماعيين الذين اختاروا التركيز على إبراز الانتهاكات ضد النساء اللواتي باستخدام آليات وسائل الإعلام المختلفة، بما في ذلك أفلام وثائقية.
- غالبية مجموعة طولكرم -سلفيت هم من الأخصائيات الاجتماعيات ذوات الخبرة حيث ركزوا على توفير الدعم النفسي للنساء والأطفال الذين يعيشون في منطقة التماس، على سبيل المثال في رأس جبارة (التي أجريت بالشراكة مع جمعية الشبان المسيحية).
- مجموعة أريحا- عملت صلات طيبة بالشراكة مع مكتب شؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة في أريحا المجموعة لبناء مجموعة داعمة جديدة من طلاب الجامعات الذين لديهم القدرة على أن يكون متطوعين مع المركز في المستقبل. كما أنهم عملوا بشكل وثيق مع الجامعة في مشروع التمكين السياسي للمرأة، والتي شجعت وقدمت الدعم للشابات اللواتي يردن الترشح لمجلس الطلبة.
- تتكون مجموعة متطوعي بيت لحم من الفنانين الذين نظموا معارض فنية وعروض مسرحية تهدف إلى إثارة النقاش وتحدي النظام الأبوي التقليدي.

قصة نجاح: النضال من أجل الحصول على التعليم في الخليل.

أصبح الإعلاميين والمحامين والعاملين الاجتماعيين الشباب ضمن مجموعة الخليل ذو وعي بضرورة الكفاح للوصول إلى التعليم التي تخوضه الفتيات في سن المراهقة في قرية

نائبة منيزل (محافظة الخليل). باستخدام خبرتهم في وسائل الإعلام، والتدريب على المناصرة التي تلقوها من المركز، وثق المتطوعين قصص الفتيات وساعدوا سكان القرية على المطالبة بإعادة فتح صفى الحادي والثاني عشر في مدرسة القرية. التقى المتطوعين مع المعلمين وأولياء الأمور، والطلاب من أجل توثيق قصصهم بفيلم، لتستخدم هذه الأفلام بعد ذلك لغرضي المناصرة والتوعية. كما واستطاعت مجموعة الخليل أيضا مساعدة سكان قرية منيزل على كتابة رسالة رسمية إلى وزارة التربية والتعليم لتشجيعهم على إعادة فتح الفصول الدراسية. ونجحت هذه الرسالة بتأمين اجتماعا مهما مع المسؤولين في وزارة التربية والتعليم الذي حضره وفد من رجال ونساء القرية. وكان هذا الاجتماع، وما تم عمله قبل ذلك، قد نجح في تأمين إعادة فتح المدرسة. في اليوم الأول من دوام المدرسة (2 أيلول)، زار المتطوعين القرية ودعوا المحافظ، وقادة المجتمع، وممثلي وسائل الإعلام، وممثل عن وزارة التربية والتعليم لحضور إعادة افتتاح المدرسة للبنات. في اليوم الأول حضر خمسة طالبات.

النشاط الرئيسي 2.1.5: رصد وتقييم تجربة العمل التطوعي لمجموعات المتطوعين

في عام 2011، أجرى المركز تقييم داخلي لبرنامج المتطوعين. أظهرت نتائج التقييم الالتزام العالي للمتطوعين برؤية ورسالة المركز، فضلا عن قضية حقوق المرأة بشكل عام. لمزيد من المعلومات حول نتيجة التقييم، الرجاء مراجعة التقرير السنوي للمركز للعام 2011 (www.wclac.org).

الهدف المحدد 2.2: العمل مع الأجسام الوطنية والإقليمية لتعزيز حقوق النساء وتعميم قضايا النوع الاجتماعي.

النشاط الرئيسي 2.2.1: العمل مع منتدى الإعلامى لنصرة قضايا المرأة لتعزيز الوعي الإعلامى والتغطية الإعلامية الدقيقة لقضايا حقوق النساء

في عام 2005 تم تأسيس المنتدى الإعلامى من قبل المركز للعمل على زيادة وعي الصحفيين بالعنف ضد المرأة، وتعزيز التغطية الإعلامية لقضايا المرأة ووجهات نظر

المرأة. من خلال خطته الإستراتيجية للأعوام 2010-2012، عمل المركز على إشراك منتدى الإعلاميين خلال العام 2010، وذلك بهدف الاتصال بالجهات المانحة لإيجاد تمويل محدد لمشروع المنتدى الإعلامي الموسع. التزام المركز بتغيير المواقف الاجتماعية من خلال تعزيز فهم أفضل للنوع الاجتماعي وحقوق المرأة بين مهنيي وسائل الإعلام يجري الآن من خلال توجيه بعض أنشطة مثل "حقوق امرأة حقوق إنسان" لتوعية طلاب الإعلام، بالإضافة إلى ورش عمل حول قضايا محددة للإصلاح القانوني والتي عقدها المركز مع مختلف أعضاء المنتدى الإعلامي. في عام 2012، على سبيل المثال، أجرى المركز تدريب للإعلاميين الشباب (انظر 1.1.3). ومع ذلك، في الفترة التي لم يكن فيها للمنتدى الإعلامي ميزانية للأنشطة العادية، قامت المنظمات الأخرى التي تركز في عملها على الإعلام بزيادة عملها على قضايا النوع الاجتماعي.

النشاط الرئيسي 2.2.2: المشاركة الفعالة في منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة.

في العام 2012 عقد المنتدى اجتماعات شهرية منتظمة، واجتماع عاجل لبحث التمويل المقترح لحملة إعلامية من شأنها أن تقوم برفع الوعي بين المجتمع الفلسطيني لمسودة قانون بشأن حماية الأسرة من العنف. في شهر شباط، تم التعاقد مع منسقة جديدة وفي نيسان تم انتخاب طاقم شؤون المرأة لاستضافة المنتدى للسنتين القادمتين. أصدر المنتدى نشرتين صحفيتين لإدانة الهجوم على محامية في الخليل وحادثة قتل لامرأة في مدينة نابلس. في شباط، عقد المنتدى مؤتمر صحفي أمام مكاتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر لرفع الوعي والتضامن مع الأسيرة هناء شلبي، التي كانت قد دخلت في إضراب طويل عن الطعام احتجاجاً على معاملة السجناء الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية. في آذار، عقدت حلقة نقاش مع ممثلي عن مكتب المدعي العام ونائب وزير وزارة العدل حول معاقبة قتلة النساء وقرار رئيس الوزراء بإغلاق دوائر النوع الاجتماعي في جميع وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية. في العام 2012، تم تقديم تقرير المركز حول قتل الإناث، ودراسة بعنوان "تحليل قرارات

المحاكم في التعامل مع قضايا قتل النساء". وأخيراً، في شهر أيار، عقد المنتدى حلقة نقاش مع وزيرة الشؤون الاجتماعية عن الملاجئ والبيوت الآمنة، وحقوق النساء ذوات الإعاقة.

في تموز، تلقى المنتدى شركة تمويل خاص للسماح لهم بإعداد خططهم الإستراتيجية بالتعاون مع تحالف أمل- وهو مجموعة من المؤسسات النسوية التي تعمل في غزة على موضوع العنف ضد المرأة. عقد المنتدى ورشة عمل مشتركة مع ائتلاف أمل في مصر، حيث تمت صياغة الخطة الإستراتيجية المشتركة بنجاح. كما وأجرى المنتدى حملة إعلامية ومناصرة، داعياً إلى اعتماد مسودة قانون بشأن حماية الأسرة من العنف وأدان العدد المتزايد من حالات قتل الإناث التي وقعت في عام 2012. تركزت أهمية العمل على الدعوة والمناصرة على الحملة الوطنية لمكافحة العنف الجنسي والتحرش خلال الأسبوع العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة. حيث كانت للمركز مشاركة فعالة في جميع هذه الأنشطة، وحضور جميع الاجتماعات العادية والطارئة التي عقدت على مدار السنة.

النشاط الرئيسي 2.2.3: الدعم والمشاركة في ائتلافات القائمة الحالية والمستقبلية التي تعمل في القضايا المتعلقة بالوضع القانوني والاجتماعي للنساء الفلسطينيات وحقوق الإنسان.

- حول ائتلاف قانون العقوبات، انظر تقرير النشاط 1.1.1.
- حول ائتلاف قانون الأحوال الشخصية، انظر تقرير النشاط 1.1.2.
- حول لجنة قانون حماية الأسرة من العنف ، انظر تقرير النشاط 1.1.4.

● مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية:

تم تشكيل هذا الائتلاف في عام 2008 مع المركز، مؤسسة الحق، مركز تأهيل وعلاج ضحايا التعذيب، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال، مانديلا ومركز القدس للمساعدة القانونية. وتتمثل مهمته في تحديد ورصد انتهاكات حقوق الإنسان والإبلاغ

عنها إلى السلطات المختصة لزيارة السجون الفلسطينية، وإصدار تقارير عن الانتهاكات وتلقي الشكاوى من المواطنين، وجزء من هدف المجلس هو تضخيم صوت المجتمع المدني الفلسطيني من خلال توحيد المواقف بشأن القضايا الرئيسية. وإحداها الموقف المشترك الذي تم التوصل إليه بشأن أنه لا ينبغي أن يحاكم المدنيين أمام المحاكم العسكرية.

في عام 2012، عقد المجلس 10 اجتماعات منتظمة كما وأجريت ثلاث رحلات ميدانية إلى مناطق التماس والمناطق الأخرى التي تقع بالقرب من المستوطنات التي تضعهم تحت تهديد مصادرة الأراضي وهدم البيوت. أصدر المجلس أيضا عددا من البيانات الصحفية المتعلقة بوضع حقوق الإنسان في فلسطين، مع التركيز بشكل خاص على الإضرابات عن الطعام التي يخوضها الأسرى الفلسطينين والحرب على غزة في تشرين الثاني. كما وأصدر المجلس أيضا البيانات التي تدين انتهاكات حقوق الإنسان التي تم ارتكابها من قبل السلطات الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ومن قبل المستوطنين وقوات الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك، قام المجلس بتمثيل مؤسسة فلسطينية غير حكومية هي -جمعية الاتحاد النسائي العربي في نابلس، واحدة من أقدم مؤسسات المرأة في فلسطين، التي أغلقت نتيجة لقرار من وزارة الداخلية. فاز المجلس في القضية وأعيد فتح جمعية الاتحاد النسائي العربي.

❖ ائتلافات وتحالفات وطنية أخرى:

لا يزال المركز عضوا في عدد من تحالفات وائتلافات المجتمع المدني الفلسطيني، بما في ذلك:

- **المنتدى الفلسطيني للإجهاض الآمن:** حضر المركز 3 اجتماعات مع هذا المنتدى في عام 2012 وشارك بفعاليات المنتدى في الخليل ورام الله.
- **ائتلاف مناهضة عقوبة الإعدام:** غير نشط هذا العام، ويرجع ذلك جزئيا إلى المسودة الحالية لقانون العقوبات وإلغاء عقوبة الإعدام .

- **منتدى حقوق الطفل:** غير نشط هذا العام
- **الائتلاف الأهلي للقدس:** حضر المركز هذا العام 8 اجتماعات مع هذا المنتدى المفيد حيث تم العمل بشكل مشترك للمناصرة والتخطيط للمشروع وتبادل المعلومات. وشملت المواضيع التي تناولها حقوق الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس، انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان ضد سكان القدس وأدوات الدعوة والمناصرة لحماية حقوق المقدسيين.
- **اللجنة الوطنية لتشغيل النساء:** تشكلت حديثا في عام 2011 للعمل على تحسين السياسات التي تتحكم في دخول المرأة إلى سوق العمل، وتوفير فرص عمل للنساء على قدم المساواة ومكافحة التمييز ضد المرأة في القوى العاملة. تضم في عضويتها وزارة العمل ومنظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات الحكومية والغير حكومية. في عام 2012، اعتمد مجلس الوزراء اللجنة الوطنية - تتألف من ممثلين من 16 مؤسسة حكومية وغير حكومية- لتكون بمثابة لجنة استشارية رسمية مسئولة عن تحسين السياسات التي تؤثر على النساء في القوة العاملة. وأعدت اللجنة أيضا خطتها الإستراتيجية للثلاث سنوات القادمة وشارك المركز بإعداد الخطة.
- **التجمع المقدسي للمؤسسات النسوية:** حضر المركز خمسة اجتماعات مع هذا التحالف مع المؤسسات النسوية الفلسطينية العاملة في القدس. والغرض من هذا التحالف هو تنسيق أنشطة المؤسسات الأعضاء لخدمة المرأة في القدس
- **ائتلاف مؤسسات المرأة الفلسطينية في 1948 (جمعية نساء وآفاق):** يشمل هذا الائتلاف المؤسسات النسوية وبعض القضاة المتقاعدين والأكاديميين وأعضاء الكنيست العرب الذين يعملون على إجراء تغييرات على قانون الأسرة في إسرائيل. وبسبب تجربة المركز في العمل على قانون الأحوال الشخصية في فلسطين تمت دعوته للمشاركة في هذا الائتلاف. في عام 2012، قدم الائتلاف الدعم لعضو الكنيست التي قدمت مقترحا نجح في رفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 للفئات الدينية الثلاث في إسرائيل. أجرى الائتلاف ورشة عمل في

الأردن شارك فيها الأعضاء وتحدثوا عن تجاربهم لتعديل قوانين الأحوال الشخصية في فلسطين المحتلة عام 1948 في كل من الضفة الغربية والأردن.

❖ الائتلافات الدولية:

المركز عضوا في عدة مجموعات دولية ذات قيمة في التضامن وتبادل المعلومات وفرص التدريب، وتبادل أفضل الممارسات ونشر رسائل الدعوة والمناصرة:

- **شبكة سلمى:** حضر المركز الاجتماع السنوي المشترك ما بين شبكتي سلمى وعائشة الذي تم عقده في الأردن في تشرين الثاني. كان محور الاجتماع الدفاع عن حقوق النساء السوريات اللاجئات وإيجاد آليات لضمان حماية النساء. كما حضر المركز رحلة ميدانية إلى مخيم للاجئين في شمال الأردن "الزعتري". أسفرت هذه الاجتماعات عن تطوير المشروع الذي سيخدم المرأة السورية في مخيمات اللاجئين في الأردن ولبنان. وسيتم تمويل هذا المشروع من قبل معهد المجتمع المفتوح.
- **شبكة عائشة:** المشاركة في الاجتماع السنوي المشترك مع شبكة سلمى في الأردن. انظر أعلاه للحصول على التفاصيل.
- **الشبكة الأوروبية متوسطة لحقوق الإنسان:** في اجتماع الشبكة في حزيران والذي عقد في كوبنهاغن، تم منح المركز العضوية الكاملة في الشبكة. كما ويشارك المركز أيضا في الفريق الذي يعمل على النوع الاجتماعي داخل الشبكة حيث حضر المركز الاجتماع الذي عقد لمدة يومين في قبرص. عمل الأعضاء لبناء إستراتيجية للفريق العامل على النوع الاجتماعي لحماية حقوق المرأة في سياق التغييرات السياسية التي تحدث في العالم العربي. وقد عقد الاجتماع السنوي في كانون الأول في القاهرة ومن ضمن القضايا الهامة الأخرى، وناقش الأعضاء الصعوبات التي تواجه المرأة السورية.

- **شبكة جسور:** تشكلت هذه الشبكة حديثا بقيادة مركز إبداع المعلم وتركز على المشاركة السياسية للمرأة. البلدان الأعضاء ما يلي: فلسطين، الأردن، لبنان، مصر، العراق، تونس، الجزائر، والمغرب. في كانون الثاني، شارك المركز في اجتماع إقليمي في الأردن حيث استعرض أعضاء الشبكة عام 2012 إستراتيجية وتبادل أفضل الممارسات للعمل والتي تتعلق بحق المرأة في المشاركة السياسية. وفي عام 2012، عقدت الشبكة دورتين تدريبيتين لمدة 3 أيام للمجتمع المدني الفلسطيني على كسب التأييد ومهارات الضغط والمناصرة والتمكين السياسي للمرأة. قدم طاقم المركز تدريب في إحدى الدورات التي عقدت في مكتب الخليل (39 مشارك/ة، 34 إناث و 5 ذكور). كما وكان للمركز أيضا مشاركة فعالة في اجتماعات اللجنة الفرعية الوسطى والجنوبية لشبكة جسور.
- **تحالف مساواة (مساواة دون تحفظ):** يشارك المركز في ائتلاف مساواة، الذي يعمل من أجل إزالة التحفظات الموجودة على اتفاقية سيداو في الدول العربية ويضم في عضويته: المغرب، الجزائر، تونس، مصر، الأردن، البحرين، سوريا، لبنان، السودان، فلسطين واليمن.

النشاط الرئيسي 2.2.4: تمثيل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي في مجلس إدارة صندوق النفقة والتأثير في سياسات إدارة الصندوق بما يتواءم ورؤية المركز

شارك المركز في 7 اجتماعات منتظمة مع مجلس إدارة صندوق النفقة. ومن بين الموضوعات التي تمت مناقشتها الموافقة على ميزانية عام 2012، والموافقة على الخطة الإستراتيجية 2012 والموافقة على تقرير التدقيق 2011. كما وقام الاجتماع بمناقشة الصعوبات المالية التي تواجه الصندوق. شارك المركز في زيارات ميدانية للبلديات في محافظة الخليل لتنسيق عمل صندوق النفقة. وعين لجنة خاصة لعمل مراجعة داخلية للائحة الداخلية التي صيغت في عام 2011.

الهدف المحدد 2.3: رفع الوعي بحقوق النساء في أوساط المجموعات المؤثرة التي تستطيع دعم وضع حد للممارسات السلبية اتجاه النساء في حياتهن الخاصة والبيئة

المحيطة

النشاط الرئيسي 2.3.1: القيام بورشات عمل لزيادة الوعي حول حقوق المرأة للمجموعات والمؤسسات المستهدفة (مزودي الخدمات، مجموعات الطلاب وصانعي القرار من المستوى العالي والمستوى المتوسط)

● رفع مستوى وعي المؤسسات الشريكة:

يملك المركز مجموعة متنوعة من أدوات وطرق التدريب للعمل على مواضيع مختلفة ومع مختلف الفئات المستهدفة. فضلا عن سلسلة ورشات عمل للنساء المستضعفات (ربات البيوت في المقام الأول) كما في النشاط 2.3.2.، يستجيب المركز على مدار العام للفرص والطلبات على الدورات الإعلامية من قبل المؤسسات المجتمعية والمنظمات الغير حكومية ومجموعات الأفراد التي بحاجة إلى تنظيم ذاتي. ويمكن الاطلاع على جدول ورشات عمل التوعية التي عقدت مع المنظمات الشريكة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في المرفق "ج". أجرى المركز العديد من الفعاليات لزيادة الوعي مع المنظمات الشريكة للاحتفال باليوم العالمي للمرأة (8 آذار) و 16 يوما لمكافحة العنف ضد المرأة (تشرين الثاني). للحصول على قائمة مفصلة، يرجى الرجوع إلى المرفق "د".

النشاط الرئيسي 2.3.2: عقد لقاءات توعية في الضفة الغربية مع النساء خاصة النساء العاملات وربات البيوت، لتعريف النساء بحقوقهن

● عقد سلسلة من ورشات العمل التوعوية من قبل وحدة الخدمات للنساء

المستضعفات:

تتكون هذه الأنشطة من سلسلة من ورشات عمل تتضمن 6-10 جلسات تشارك فيها مجموعات متوسطة من حيث عدد المشاركات من ربات البيوت أو نساء أخريات تم

اختيارهن من قطاعات مجتمعية أو نساء تجمعن تجارب متشابهة. أما السبب وراء استهداف مجموعة متجانسة نسبياً من النساء يكمن في تقديم تدريب لنساء قادرات على نقل خبرتهن في التدريب لأفراد عائلاتهن ومجتمعاتهن، ولنساء أخريات بهدف خلق شعور بأنهن لسن وحدهن في الميدان، وأن هناك من يدعمهن. وبما أن التدريب يستمر على مدى 6 – 10 جلسات بمجموع 20 ساعة على الأقل فإن ذلك سيمكن المشاركات من بناء رفقة بين بعضهن البعض. ويمكن الاطلاع على جدول ورش العمل التي عقدتها وحدة الخدمات في المركز عام 2012 في الملحق "ه".

● رفع الوعي عبر وسائل الإعلام:

يحظى المركز باهتمام إعلامي في أوساط وسائل الإعلام المحلية، حيث يظهر ممثلو المركز وممثلاته كثيراً على وسائل الإعلام المرئي والمسموع، وهذا يسهل الوصول إلى شرائح واسعة في أنحاء الوطن، خلال العام 2012 واصل المركز على أن يكون العنوان الأساسي للإعلاميين والإعلاميات المهنيين/ات للحصول على معلومات تتعلق بحقوق المرأة، والعنف بجميع أشكاله، وقانون العقوبات، وقتل النساء، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحق المرأة في الميراث، وحقوق النساء الأامل والمطلقات.

خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير شارك موظفو وموظفات المركز في 84 مقابلة إعلامية. كما شارك موظفو وموظفات المركز في مقابلات صحفية في وسائل إعلام محلية من بينها: راديو علم (راديو جامعة الخليل)، وشبكة معاً الإخبارية، وصحيفة الحياة الجديدة، وراديو بيرزيت (راديو الجامعة) وراديو فلسطين، وقناة فلسطين الفضائية، وراديو أجيال، وصحيفة القدس، وراديو الحرية، وراديو النورس، وراديو الخليل. ، وفضائية MBC.

● نشاطات التوعية والتشبيك الأخرى:

للسنة الثانية لمشروع "أنا امرأة من فلسطين" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، والذي تم العمل عليه من قبل المركز بالشراكة مؤسسة شاشات ، تم عرض مجموعة من

الأفلام السينمائية التي حققتها المرأة الفلسطينية حيث تم عرض الأفلام لطلاب الجامعات. وقد تم عرض هذه الأفلام بمشاركة العاملات الاجتماعيات والمحاميات في المركز اللواتي قمن بالمشاركة في المناقشات وتقديم الخدمات الاستشارية للطلاب والطالبات الحضور. ولاحقا للأفلام التي عرضت، كتب المركز خمسة مقالات حول الأفلام وتم نشرها في وقت لاحق. في عام 2012، تم إنتاج 10 أفلام ركزت على حياة النساء داخل المجتمع الفلسطيني. وقد تم عرض ال 10 أفلام في 47 عرض في 8 محافظات، والتي تلتها استشارات تم تقديمها من قبل المركز. (www.wclac.org) بالإضافة إلى العاملين في الإعلام، كان المركز (ولا يزال) مكانا لطلبة الجامعات والباحثين والمؤسسات الغير حكومية الأخرى التي تأتي لطلب وإيجاد المعلومات والتدريب حول مواضيع منها: العنف المنزلي، وحقوق النساء، النسوية، وإجراءات المحاكم، ووضع المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال، قتل النساء، وتمكين المرأة، الحركة النسائية الفلسطينية ووضع المرأة في إطار القانون الفلسطيني. تجربة وخبرة المركز في إدارة بيت الطوارئ للنساء ضحايا العنف يعني أنه أيضا المكان الذي تلجأ له المؤسسات الغير حكومية وغيرها بشأن التدريب والتوعية بالبيوت الآمنة وغيرها من آليات الحماية من العنف. خلال العام 2012، تقدم أكثر من 200 شخص إلى المركز للبحث عن المعلومات ولاستخدام مواد في مكتبات المركز في كل من رام الله والخليل والقدس .

النشاط الرئيسي 2.3.3: عقد لقاءات التوعية في الضفة الغربية حول الحقوق الاجتماعية والقانونية مع الجامعات في المناطق والجنوبية والوسطى، ودوائر الإرشاد والإصلاح الأسري في المحكمة الشرعية، لتعزيز الممارسات الإيجابية في التعامل مع النساء في مهتم المستقبلية والحالية

• التدريب العملي لطالبات الخدمة الاجتماعية :

لسمعة المركز المنتشرة حول تقديم خدمة عالية الجودة، تم تحويل عدد من طالبات الخدمة الاجتماعية في جامعات الضفة الغربية من قبل أساتذتهم لاستكمال 120 ساعة

تدريب داخلي في المركز. تم اختيار سبعة طالبات-على الرغم من وجود قدر أكبر من الطلب، حيث أنه لا يمكن للمركز أن يستوعب المزيد من الطالبات. يتم تدريب المتدربات من قبل العاملات الاجتماعيات من ذوات الخبرة في المركز، حيث يتم إعداد خطة تدريبية لكل طالبة، إضافة إلى اجتماعات المتابعة والتقييمات المنتظمة. تتلقى المتدربات تدريباً على مواضيع عدة بما في ذلك إجراءات توثيق الحالات، وإدارة حالات لنساء ضحايا عنف وأخلاقيات العمل الاجتماعي.

● ورش عمل لمزودي الخدمات في المحكمة الشرعية:

في عام 2012، عقد المركز ورشة عمل لمدة 3 أيام، بواقع 20 ساعة تدريبية بعنوان " **حقوق المرأة في ضوء القوانين الفلسطينية السارية والتعديلات الجديدة**". وقد حضر ورش العمل 20 من مقدمي الخدمات والقضاة في المحكمة الشرعية (9 إناث و 11 ذكور). وتناولت الدورة موضوعات منها: قانون الأحوال الشخصية والأوامر الإدارية الصادرة عن قاضي القضاة ورئيس المحكمة العليا في عام 2011 و 2012 (تم تقديم الجلسة من قبل رئيس قضاة المحكمة الشرعية)، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، وقانون العقوبات، وإجراءات تنفيذ قرارات المحاكم. وقد أعرب المشاركون عن رغبتهم في أن يتم زيادة أيام التدريب على هذه القضايا وغيرها ذات الصلة بحقوق المرأة.

النشاط الرئيسي 2.3.4: تنفيذ لقاءات توعية وورشات عمل لزيادة الوعي حول حقوق المرأة لطلاب الجامعات بشكل عام ومجموعات الشباب

● ورش عمل لطلاب الجامعات:

يقوم المركز بتنفيذ لقاءات توعية لطلاب الجامعات لرفع وعيهم/م بحقوق المرأة، من خلال عقد دورات بعنوان " **حقوق امرأة حقوق إنسان**". بواقع 20 ساعة، والتي يتم تنفيذها في 4 أيام، أو من خلال عقد عدد أكبر من الجلسات القصيرة. تبدأ الدورة

بمقدمة عن النوع الاجتماعي وجذوره في الثقافة، وربطه بموضوع العنف، قبل النظر في كل القوانين والحقوق العالمية في فلسطين، على سبيل المثال، تتم دراسة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومناقشة المجالات الرئيسية للقانون الفلسطيني التي يعمل عليها يعمل المركز: قانون العقوبات، وقانون الأحوال الشخصية وقانون حماية الأسرة من العنف. كما ويتم خلال الدورة مناقشة- نظام التحويل للنساء ضحايا العنف الذي تم تطويره من قبل المركز ومؤسسة جذور من خلال مشروع تكامل – الذي تم إدخاله في مواد التدريب في النصف الثاني من العام 2011. في عام 2012، قاد المركز سبعة دورات بعنوان "حقوق امرأة حقوق إنسان". ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة من الدورات في الملحق "و".

• إدماج الشباب:

يعتبر المركز أن إدماج الرجل في النقاشات حول النوع الاجتماعي وحقوق النساء ستكون وسيلة مهمة للتأكد من دعمهم لحقوق المرأة وفهم دورهم كأصحاب مسؤولية (كالأزواج والآباء والإخوة) الذين يساعدون في تشكيل بيئة حقوقية للمرأة الفلسطينية. ولأخذ ذلك بعين الاعتبار، أجرى المركز مخيم شتوي استمر لمدة 4 أيام لشباب من مخيم الجلزون ومخيم أريحا حول مواضيع منها: النوع الاجتماعي، وقانون الأحوال الشخصية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (وتحديدا في الاتفاقيات للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمدنية)، وقانون العقوبات ومسودة قانون حماية الأسرة من العنف. وقد عقد المخيم في أريحا ل 24 مشاركا، معظمهم من طلاب الجامعات (الفئة العمرية 18-22).

الهدف الاستراتيجي الثالث : توسيع وتحسين وتقديم الخدمات للنساء اللواتي يعانين من التمييز أو العنف

الهدف المحدد 3.1: توفير الحماية، الخدمة القانونية والخدمات الاجتماعية للنساء اللواتي يعتبرن ضحايا أو معرضات لخطر العنف، والانتهاك والتمييز بناء على النوع الاجتماعي.

النشاط الرئيسي 3.1.1: توفير الخدمات القانونية (في المحاكم المدنية والشرعية) والخدمات الاجتماعية للنساء

باعتباره العمود الفقري لعمله، يواصل المركز تقديم الخدمات القانونية والاجتماعية للنساء من خلال فريق من المحاميات والأخصائيات الاجتماعيات في كل من القدس الشرقية ورام الله وجنوب الضفة الغربية (فريق واحد من الموظفين العاملين في مكاتب المركز في الخليل و منطقة بيت لحم). تشمل هذه الخدمات رفع الدعاوى أمام المحاكم، وإعطاء الاستشارة القانونية في جلسات الاستشارة لمرة واحدة، والتجسير بين أفراد الأسرة.

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدم المركز الاستشارة القانونية والاجتماعية ل 441 امرأة. ومن بين هؤلاء، تم فتح ملفات ل 382 متوجهة، في حين كان هنالك 59 ملف استمر العمل عليها من العام السابق.

كان هناك أيضا ما يزيد عن 493 استشارة لمرة واحدة (402 استشارة تم تقديمها في مكتب المركز أو عبر الهاتف و 91 استشارة تم تقديمها في جلسات توعية).

العدد الإجمالي للحالات (حسب الموقع)

عدد الحالات التي تم إغلاقها خلال عام 2012	مجموع المنتفعات خلال الفترة التي يغطيها التقرير 2012	عدد المنتفعات اللاتي بدأن تلقي الخدمة في عام 2012	عدد المنتفعات اللاتي استمررن بتلقي الخدمة من العام (2011)	الموقع
80	108	83	25	القدس الشرقية
58	122	103	19	رام الله
68	211	196	15	جنوب الضفة الغربية
206	441	382	59	المجموع:

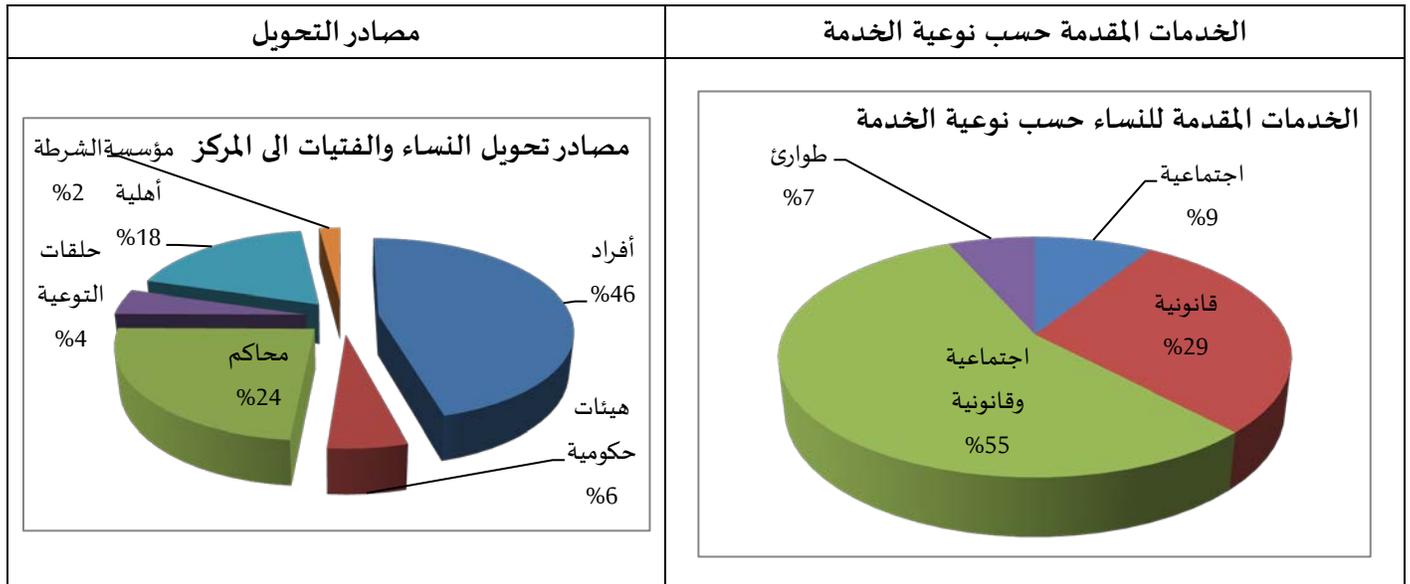
تبين الجداول التالية تفاصيل الحالات التي عملت عليها وحدة الخدمات في المركز. لاحظ أن المنتفعة ذاتها يمكن أن يكون لها أكثر من قضية، لذا فإن المجاميع لا تساوي بالضرورة عدد المنتفعات :

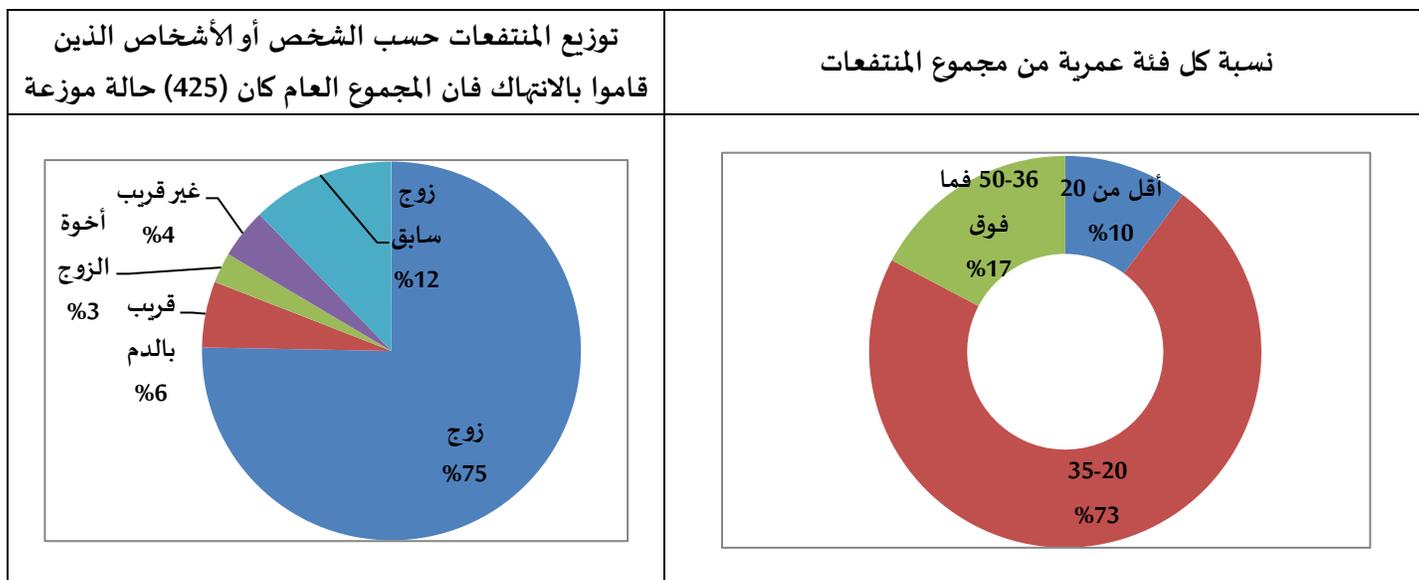
نوعية الخدمة المقدمة	اجتماعية	قانونية	اجتماعية وقانونية	طوارئ	المجموع
العدد	34	111	212	25	382

مصدر التحويل	أفراد	هيئات حكومية	محاكم	حلقات التوعية	مؤسسة أهلية	الشرطة	المجموع
المجموع	175	21	91	17	70	8	382

عمر المنتفعة	أقل من 20	20-35	36-50 فما فوق	المجموع
المجموع	39	277	66	382

المنتك	زوج	أهل الزوجة	أهل الزوج	غير قريب	زوج سابق	المجموع
المجموع	320	24	11	18	52	425





المجموع	16-13 (كلية+ جامعة)	12-10 سنة	9-1 سنوات	غير متعلمة	سنوات التعليم
411	126	155	98	3	المجموع

المجموع	أخرى	قطاع حكومي	قطاع خاص	لا تعمل	طبيعة العمل
382	49	19	56	258	المجموع

المجموع	أرملة	مطلقة	منفصلة	متزوجة	مخطوبة	عزباء	الحالة الاجتماعية
382	5	46	55	230	18	28	المجموع

المجموع	مدينة	قرية	مخيم	المنطقة الجغرافية
382	231	102	49	المجموع

• تحليل :

بلغ عدد المستفيدات من الخدمات 382 امرأة، وهذا العدد أعلى من المتوقع، ويشير ذلك إلى طلب متواصل على خدمات المركز. ويعتبر هذا مؤشر إيجابي على مدى ثقة المنتفعات، حيث تقول هؤلاء أنهن يفضلن تلقي خدمات من المركز لأن من يقدم

الخدمة القانونية والاجتماعية نساء، وأنهن لن يصرفن نقوداً على هذه الخدمات- الأمر الذي قد يكون له مردود إيجابي في العلاقة مع أرباب أسرهن- لأنهم قد يرفضوا تحمل هذه التكاليف. في حين أن عدد المستفيدات فاق التوقعات، أغلق المركز 206 حالة فقط في عام 2012. هذا الرقم هو أقل مما كان عليه في السنوات السابقة وذلك نتيجة لوجود عدد كبير من الإضرابات في المحاكم الشرعية خلال العام.

تشير مصادر التحويلات أن هناك توازناً بين المنتفعات السابقات اللاتي أعربن عن رضاهن الخدمة التي يقدمها المركز، والأفراد الذين يعرفون كيفية الوصول لخدمات المركز، والمؤسسات التي تثق بالمركز (مثل المحاكم الشرعية) وتقوم بتحويل منتفعات إليه بشكل منتظم. 41% من المنتفعات سمعن عن عمل المركز والخدمة التي يقدمها من منتفعات سابقات مما يدل على مستوى عالي من الثقة والرضا عن خدمات المركز.

87% من الحالات، تشير إلى أن المنتهك هو الزوج أو الزوج السابق. وتجدر هنا الإشارة إلى أن العدد الإجمالي المدرج في هذه الجدول يتجاوز العدد الإجمالي للمنتفعات لأنه في بعض الحالات قد أشارت المنتفعات إلى وجود أكثر من منتهك (على سبيل المثال، الزوج وإخوة الزوج).

كانت غالبية المنتفعات شابات صغيرات، وهذا يشير إلى الصعوبات التي تواجهها الفتيات في السنوات الأولى من الزواج، وخصوصاً أن هناك معدلات مرتفعة من الزواج المبكر في فلسطين. ولكن العدد الكبير من المنتفعات اللاتي يصنفن على أنهم في متوسط العمر (بين 36-50 سنة)، يشير إلى أن هذه الفئة تواجه مشكلات في الزواج أيضاً. وغالباً ما تعزى هذه المشاكل للضغوطات الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن الاحتلال، والتي تتفاقم كلما كبر الأطفال في العائلة وتزداد متطلبات الحياة المتعلقة بنفقات الطعام، والملبس، والتعليم، وغيرها.

ارتفاع عدد القضايا القانونية إلى (382) يشير إلى أن المركز هو مزودا رئيسيا لخدمة النساء الباحثات عن الخدمات القانونية. أكثر من نصف منتفعات المركز (258) منتفعة لا يعملن خارج المنزل. يلاحظ المركز يعتقد المركز أن هؤلاء النساء يردن أن يعشن بكرامة واستقلال، دون أن يكن مضطرات للتنازل عن حقوقهن من أجل العيش في مجتمع ذكوري يساند القانون فيه الرجل على حساب المرأة، وتصل فيه نسبة القوى العاملة بين النساء إلى 14% فقط. بالإضافة إلى ذلك، 67% من المنتفعات لم يواصلن التعليم العالي (كلية أو جامعة)، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة للحصول على المهارات والخبرات اللازمة لدخول سوق العمل. هناك عدد كبير من النساء المتزوجات والمطلقات اللواتي يسعين لتلقي الخدمات القانونية والاجتماعية من المركز (86٪)، ويلاحظ المركز ارتفاع عدد حالات العنف المنزلي التي يكون فيها المنتهك هو الزوج أو الزوج السابق (87٪). علاوة على ذلك، التوزيع الجغرافي للنساء ضحايا العنف اللواتي يسعين لتلقي خدمات من المركز يعادل تقريبا توزيع السكان. هذا يشير إلى أن المركز قد نجح في الوصول إلى النساء في مختلف أنحاء الضفة الغربية.

النشاط الرئيسي 3.1.2: توفير الحماية العاجلة للنساء المعرضات لخطر العنف من خلال تحويلهن واستقبالهن في مركز الطوارئ

في بداية آذار 2011، كافح المركز ضد عرقلة أصحاب السلطة المحلية الذين يصرون على ضرورة إجراء المركز لتغييرات هيكلية في بيت الطوارئ. حيث تم تقديم الاستشارة لبناء جدار من الأسلاك الشائكة حول البيت وتركيب كاميرات للأمان. وتضمنت أعمال المركز البناء لإنهاء توقيف البيت والحفاظ على علاقاته القوية والداعمة مع وزارة الشؤون الاجتماعية، ودفع وزارة الداخلية إلى حل المشكلة. في النصف الأول من العام 2012، حصل المركز على منحة صغيرة لبناء الجدار كما هو مطلوب من قبل السلطات المحلية. اكتمل العمل بالنسبة للجدار، والمركز الآن في مرحلة إعادة فتح الملجأ.

النشاط الرئيسي 3.1.3: تطوير قدرات وحدة الخدمات في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

يهتم المركز بتقديم المساندة لمحامياته وأخصائياته الاجتماعيات، حيث يعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من عمل المركز ومنهجيته التي يتشارك فيها مع الشركاء الذين يرغبون في تقديم خدمات للنساء. ولدعم موظفات وحدة الخدمات، قام المركز بإعادة الشراكة الرسمية مع مركز الإرشاد الفلسطيني، حيث تم تقديم ثلاثة أنواع من الإشراف:

- 37 ساعة إشراف جماعي للأخصائيات والمحاميات لمناقشة قضايا تتعلق بعمل الوحدة.

- 35 ساعة إشراف فردي للأخصائيات الاجتماعيات الجديديات اللاتي بدأن عملهن مؤخراً مع مركز المرأة.

- 36 ساعة إشراف على إشراف للأخصائيات الاجتماعيات اللواتي يشرفن على غيرهن من الأخصائيات.

النشاط الرئيسي 3.1.4: تطوير العلاقات الإستراتيجية للوحدة الخدمات ومركز الطوارئ مع المؤسسات ذات الصلة التي تشمل السلطات المحلية وقوى الأمن وقطاع العدالة ووزارة الشؤون الاجتماعية

على الرغم من عرقلة أصحاب السلطة المحلية بشأن إجراءات الأمن لبيت الطوارئ، حافظ المركز على العلاقات الوثيقة والدعم المتبادل مع وزارة الشؤون الاجتماعية، وبخاصة على المستوى الوطني، وكذلك مع الشركاء الرئيسيين الآخرين. لا يزال المركز عضواً في اللجنة التوجيهية لبيت الأمان نابلس، وهو عضو في اللجنة الوطنية لحماية المرأة (برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية)، كما وأنه عضو في اللجنة الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة (برئاسة وزارة شؤون المرأة)، كما ويشترك المركز أيضاً في عدد من اللجان الفرعية بما في ذلك الحماية والأمن، والتوعية، والإصلاح القانوني. في عام 2012، عقد المركز وشركاء من وزارة الشؤون الاجتماعية، والشرطة، وممثلين عن

مكاتب المحافظة 40 مؤتمر حالة لتنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ الناجمة عن العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، عقد المركز 51 اجتماع مع الشركاء المحليين لتلقي و / أو تحويل القضايا، وكذلك تبادل أفضل الممارسات وتنفيذ الأنشطة المشتركة.

الهدف المحدد 3.2: توسيع تقديم الخدمات للنساء في المناطق المهمشة من خلال

الشراكة وبناء قدرات بعض المؤسسات القاعدية

النشاط الرئيسي 3.2.1: اختيار منظمة قاعدية جديدة لتكون مؤسسة شريكة

لقد بدأ المركز شراكة جديدة مع جمعية طوباس الخيرية في عام 2011. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة التقرير السنوي للمركز لعام 2011 (www.wclac.org).

النشاط الرئيسي 3.2.2: بناء قدرات مجلس الإدارة والهيئة الإدارية والطاقم العامل

للمؤسسات القاعدية الشريكة

واصل المركز شراكاته مع جمعية طوباس الخيرية وجمعية نساء من أجل الحياة، وجمعية النجدة في طولكرم، رغم أن كثافة الدعم تجري بشكل تدريجي في شراكات أكثر نضجا مع جمعية نساء من أجل الحياة والنجدة. عقد المركز 21 اجتماعا مع المؤسسات القاعدية الشريكة الثلاث. ففي العام 2012، عقد المركز اجتماعات مع المنظمات القاعدية الشريكة الثلاث، وشملت مواضيع: تطوير أدوات مثل الكتيبات والمواقع الالكترونية، وتنظيم أنشطة الثامن 8 آذار، ومتابعة التقدم المحرز في أنشطة التوعية، ودراسة سبل تحسين جودة الخدمات القانونية والاجتماعية التي تقدمها كل منظمة. بالإضافة إلى ذلك، قدم المركز 18 جلسة إشراف مهني لفرق العمل القانونية والاجتماعية و 23 جلسات فردية للإشراف على الأخصائيات الاجتماعيات في المؤسسات الشريكة الثلاث (12 في جمعية النجدة، 9 في جمعية طوباس الخيرية، 2 في

جمعية نساء من أجل الحياة). وبالإضافة إلى دورات الإشراف، عقد المركز 10 جلسات لمراقبة جودة الخدمات المقدمة من قبل فرق العمل القانونية والاجتماعية في المؤسسات الثلاث. قدم المركز 3 جلسات توعية لأعضاء مجلس الإدارة في جمعية طوباس الخيرية وللموظفين وأعضاء المجتمع المحلي (65 مشارك/ة). وشملت المواضيع على العنف القائم على النوع الاجتماعي والحاجة إلى توفير الخدمات للنساء المعرضات للعنف، وحقوق المرأة داخل قانون العمل الفلسطيني، حق المرأة في حضانة الأطفال في قانون الأحوال الشخصية.

النشاط الرئيسي 3.2.3: العمل مع المؤسسات الشريكة لتطوير وتبني الأنظمة الداخلية للمنظمة والإجراءات المالية والإدارية المكتوبة

كمساندة ودعم وثيق، عقد المركز 11 اجتماع مع الشركاء لرصد الامتثال للإجراءات المالية والإدارية، ومراجعة الميزانيات ولضمان جمع وثائق صحيحة دعماً لأغراض إعداد التقارير والمراقبة. قدم الفريق المالي في المركز دورتين تدريبيتين للمحاسبين في المؤسسات القاعدية من أجل تطوير مهاراتهم في مسك الدفاتر والمسائل المالية الأخرى.

النشاط الرئيسي 3.2.4: دعم المنظمات القاعدية الثلاث في استقطاب التمويل وتطوير العلاقات الإستراتيجية مع الممولين المحتملين.

اجتمع المركز 25 مرة مع المدراء العاميين وموظفي تجنيد الأموال جميع المؤسسات الثلاث بهدف تحسين مهارات جمع التبرعات، وخاصة في ميدان التنمية المقترحة، والإشراف على عملية صياغة مذكرات التفاهم. باستخدام مساعدة من المتطوعين الدوليين، ساعد المركز المؤسسات على تطوير الوثائق الإستراتيجية التي من شأنها أن تساعد المؤسسات في جهودها الرامية لجمع التبرعات في المستقبل. نظم المركز دورة تدريبية مدتها ستة أيام لجمعية طوباس الخيرية حول جمع التبرعات وكتابة المقترحات (12 مشاركة). بحلول نهاية الدورة، تمكن المشاركون من كتابة المقترح، الذي قدم إلى إحدى الجهات المانحة وتمت الموافقة على التمويل. وأخيراً، قام المركز بدعم المؤسسات

الثلاث في التواصل مع المجتمعات المحلية وتنظيم الفعاليات للاحتفال باليوم الدولي للمرأة في 8 آذار و16 يوما من العمل لمكافحة العنف ضد المرأة.

النشاط الرئيسي 3.2.5: دعم المنظمات القاعدية في تطوير ومتابعة البرامج الإستراتيجية وخطط العمل

على مدى تسعة جلسات، دعم المركز المنظمات الثلاث لرصد التقدم المحرز وفقا لخطط عملها في تقديم الخدمات ورفع مستوى الوعي، كما ورافق موظفي المركز جمعية طوباس بحضور ثلاث جلسات توعية وجمعية النجدة بحضور جلسة توعية لتقديم ملاحظات حول استراتيجيات التدريب والاستشارات التي أعطيت بعد الجلسات، وقد تم تصميم تقييم خارجي لدعم المؤسسات، كما يتم عقد اجتماعات لتقييم العمل مع الشركاء أيضا. نظم المركز دورة تدريبية لمدة أربعة أيام على كتابة التقارير لموظفي المؤسسات القاعدة الثلاث (24 مشاركة). أجري تقييم خارجي لدعم المركز، في حين عقدت أنشطة الشركاء داخل المجتمعات المحلية، في النصف الثاني من عام 2012.

النشاط الرئيسي 3.2.6: تمويل ومراقبة مشتريات الأجهزة الجديدة أو تغطية المصاريف الأخرى (مثل تطوير الموظفين والنفقات الإدارية) والتي تقع ضمن الموازنة وتلبي حاجات المنظمة المدرجة على رأس الأولويات

لا يزال المركز متواصل في تقديم الدعم المالي لتلبية احتياجات المنظمات الثلاث.

الهدف المحدد 3.3: بناء قدرات مزودي الخدمة الحكوميين وغير الحكوميين بزيادة

وعميم حول حقوق النساء وأفضل الممارسات في التعامل مع النساء خاصة ضحايا

العنف منهن

النشاط 3.3.1: عقد ورشات عمل في الضفة الغربية لمشاركة المعلومات لأفضل الممارسات مع رجال الشرطة والعاملين الاجتماعيين ومقدمي الخدمات الصحية

كمتابعة إستراتيجية للنشاط، ومن أجل الحفاظ على مشاركة المركز مع القطاعات الصحية والاجتماعية، والأمنية بعد قيادته لمشروع تكامل، عقد المركز ثلاث دورات تدريبية (30 ساعة لكل منهما) في رام الله ونابلس وبيت جالا لمقدمي الخدمة من القطاعات الصحية والاجتماعية والأمنية على عدة مواضيع بما في ذلك النوع الاجتماعي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أخلاقيات التعامل مع النساء ضحايا العنف، وآليات التدخل ونظام التحويل وتدريب المدربين (64 مشارك/ة و 55 إناث، و 9 ذكور). أجرى المركز ورش عمل لمقدمي الخدمات في الأونروا، بما في ذلك العاملين الاجتماعيين، ومقدمي التوعية ومقدمي الخدمات الصحية، من مختلف أنحاء الضفة الغربية. قامت الدورة التدريبية التي عقدت على يومين بتزويد المشاركين/ات بأفضل الممارسات في الاستجابة للنساء ضحايا العنف، وتضمنت الدورة تقديم دورة " حقوق امرأة حقوق إنسان" بواقع 20 ساعة. وتلقى المشاركون أيضا تقنيات استخدام دليل لتدريب الزملاء عندما يعودون إلى أماكن عملهم (15 مشارك/ة و 13 أنثى، و 2 ذكور).

النشاط 3.3.2: القيام بتدقيق لمنظمات المجتمع المدني الرئيسية الأربع في فلسطين بناء على النوع الاجتماعي لدعمها في دمج موضوع النوع الاجتماعي ومراعاته في برامجها

تم اكتمال العمل عليه في عام 2011. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة المركز التقارير السنوية للمركز للأعوام 2010 و 2011 (www.wclac.org).

الهدف المحدد 3.4 : المساهمة في تحسين إيصال الخدمات الاجتماعية والصحية والقانونية للنساء من ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي وكذلك المعرضات لخطر العنف. (مشروع تكامل)

تم الانتهاء من مشروع تكامل في عام 2011، بتمويل من الاتحاد الأوروبي وبالشراكة مع مؤسسة جذور، وتم التعاقد مع شركة استشارية لعمل تقييم خارجي نهائي في شباط، وتم إرسال النتائج إلى الممولين في الاتحاد الأوروبي، حيث قدم المقيمون ردود فعل إيجابية.

● ومن الأنشطة المنجزة خلال الفترة التي يغطيها التقرير:

- تمت صياغة الإطار القانوني لنظام التحويل الوطني وتقديمه إلى وزيرتي الشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة.
- تم الانتهاء من نظام الحوسبة وتقديمه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية
- أكاديمية الشرطة ملتزمة بتضمين التدريب على نظام التحويل في الدورات الدراسية المطلوبة لطلاب الأكاديمية. تم الانتهاء من وضع المنهاج الدراسي وتقديمه.
- تم إعداد دليل تدريبي لتعليم مقدمي الخدمات على أفضل الممارسات في استخدام بروتوكولات نظام التحويل ونشره. تم تصميم الدليل بحيث يستطيع الشخص الذي يتلقى التدريب تدريب زملائه في العمل.
- شارك المركز في ورشة عمل نظمها الأونروا في الأردن حيث دعت لتبادل الخبرات في بناء نظام التحويل مع موظفي الأونروا وممثلين عن المنظمات النسوية في فلسطين والأردن.

- شارك المركز في المؤتمر الإقليمي الذي نظمته اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة في الأردن حول الفرص والتحديات التي تواجه تطبيق نظام التحويل للنساء ضحايا العنف. قدم المركز تجربته وخبرته في تطوير نظام التحويل في فلسطين.
- أدرج المركز نظام التحويل كموضوع رئيسي في ورشات التوعية والدورات التدريبية لمقدمي الخدمات .
- للحصول على معلومات بشأن تقديم مشروع نظام التحويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، الرجاء مراجعة النشاط 1.1.4.

الهدف الاستراتيجي الرابع : توثيق انتهاكات حقوق النساء ونشر المعلومات وتعميمها من خلال التقارير وأوراق المواقف محليا وإقليميا ودوليا

الهدف المحدد 4.1: توثيق وتعميم أثر انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني التي تعاني منه النساء الفلسطينيات

النشاط الرئيسي 4.1.1: توثيق وإعداد تقرير حول حالات قتل النساء في المجتمع الفلسطيني

بدأ المركز بتوثيق حالات قتل للنساء خلال منذ عام 2004، وقد تم استخدام مصطلح قتل الإناث، وليس القتل على خلفية الشرف الذي قد يوفر مبرراً لماهية هذا القتل، حيث أن المركز لا يرى ما يشرف في قتل النساء من قبل ذويهن. يتم استخدام التوثيق لتوفير إحصاءات ومعلومات كمية حول هذا القتل، حيث يعتقد المركز وآخرون أن الأرقام تقلل كثيراً من مدى خطورة هذه المشكلة.

في عام 2012 وحده، تم توثيق 14 حالة قتل للنساء، ثمانية في غزة وستة في الضفة الغربية. وفقاً للخطط أجرى المركز ثلاث ورش عمل في الضفة الغربية كما وقام بنشر تقريره قتل النساء، "نساء بلا أسماء" (2011)، ودراسة بعنوان "تحليل قرارات المحكمة في التعامل مع قضايا قتل النساء" (2011). بمشاركة ما مجموعه 67 شخصاً، (54 امرأة و 13 ذكر) بما في ذلك ممثلين من مختلف منظمات المجتمع المدني وأعضاء

المجلس التشريعي الفلسطيني، والإعلاميين والطلاب وممثلي من نقابة المحامين الفلسطينيين وقاض من مجلس القضاء الأعلى ونشطاء حقوق الإنسان. كانت التوصيات الرئيسية في أنه يجب على الدولة أن يكون النظر في جرائم قتل النساء لا هواده فيها. قانون العقوبات يجب أن يتغير لمنع القضاة من إصدار أحكام مخففة على مرتكبي هذه الجرائم. ينبغي على الإعلام أن يلعب الدور الأكبر في توجيه الاهتمام إلى هذه الحالات، ولكن بطريقة حساسة من حالات قتل النساء وغالبا ما تشمل الاعتداءات الجنسية والتهامات الباطلة. ويبرز التقرير أيضا مسؤولية المنظمات الحكومية والغير حكومية في تقديم الدعم لعائلات الضحايا. كما وينبغي إنشاء آلية للتنسيق بين مختلف الأطراف مثل الشرطة ووزارة الصحة بحيث يتم الاعتراف أيضا بحالات الانتحار نتيجة لهذه القضايا والتحقيق فيها. ويشجع التقرير أخيرا جميع المؤسسات النسوية على تسليط الضوء على هذه الظاهرة وزيادة الوعي داخل الفئات المستهدفة منها. وبسبب المطالب العالية، أعاد المركز طباعة 500 نسخة إضافية من التقرير.

النشاط الرئيسي 4.1.2: توثيق وتحليل انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي ضد النساء في فلسطين في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي

خلال عام 2012، وثق المركز أكثر من 150 انتهاكا ضد النساء في كل من القدس، الضفة الغربية وقطاع غزة. وشملت الانتهاكات الموثقة الغارات الليلية، اعتقال أفراد العائلة ومعظمهم من الأطفال، وأثر الحصار والوضع الاقتصادي المتردي في غزة، وتدمير الآبار والأراضي الزراعية، وهدم المنازل وتشريد البدو وحقوق الإقامة في القدس. كما وقام المركز بإنتاج "قصص للنساء" - وثائق قصيرة (حوالي صفحتين A4) التي أعدت لاستخدامها في التأثير السريع في المناصرة، ولغايات المناصرة الفاعلة على الصفحة الإلكترونية حيث يتم تسليط الضوء على قصص خاصة بنساء وليس فقط على الأرقام والتحليل القانوني. لقد تم إعداد 39 قصة من هذا القبيل حتى الآن، ونشرها على الموقع الإلكتروني.

النشاط الرئيسي 4.1.3: توزيع وتقديم وتعميم التقارير وتقديم آراء ونتائج عمل مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي للجمهور على الصعيد الدولي والمحلي

يركز المركز جهوده في استهداف مجموعات صغيرة بهدف المناصرة – مثل الأفراد والوفود- الذي لهم تأثير وسلطة مثل أعضاء برلمانات أجنبية أو أشخاص لهم تأثير في مجتمعاتهم المحلية مثل الإعلاميين المؤثرين والقادة الدينيين وغيرهم من القادة المجتمعيين.

خلال العام 2012 قام المركز بإجراء 71 نشاطاً للمناصرة فضلاً عن تقاسم الأمثلة والقصص مع الوفود، واستخدام وثائق قام المركز بنشرها، كما أن المركز يقوم بمرافقة المفوضين والمندوبين إلى المناطق المتضررة، على سبيل المثال، سلوان، النبي صالح، البلدة القديمة في الخليل. كما يقوم المركز بتوثيق قصص للنساء وتمكينهن بحيث يصبحن مدافعات عن قضيتهم، وشملت الوفود البرلمانيين والسياسيين الأجانب والدبلوماسيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان، والجهات المانحة، وممثلي المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، وطلاب جامعات أجنبية، وأعضاء الكنائس. وخلال رحلة المناصرة إلى واشنطن العاصمة، والتي نظمتها مجموعة TELOS، كان المركز قادراً على حمل أصوات النساء الفلسطينيات وإيصالها وفي رحلة ثانية إلى الولايات المتحدة التقى المركز مع عاملين في مجال الصحة النفسية وأقام اتصالات جديدة كثيرة.

● المركز على شبكة الإنترنت: المناصرة الدولية:

في النصف الأول من العام 2012، تم إعادة إطلاق الموقع الإلكتروني للمركز باللغة الإنجليزية وتصميمه وتوحيده حيث يعمل الموقع العديد من الأرشفة والمنشورات كما وينشر الموقع شهادات من النساء الفلسطينيات اللواتي يروون قصصهن الخاصة عن كيف أن الاحتلال الإسرائيلي يؤثر على حياتهن. كما ويجمع المركز أيضاً مقالات وينشر روابط لقصص. ويمكن الاطلاع على الموقع من خلال الذهاب مباشرة إلى

www.wclac.org كما تم أيضا في عام 2012 إعداد حسابات خاصة بالمركز على شبكات التواصل الاجتماعي فيس بوك ويوتيوب وتويتر وذلك لزيادة فعالية التواصل مع الصحفيين والمؤسسات الداعمة والشريكة .

● تقديم تقرير إلى سيداو:

في آذار/2012، قدم موظفي المركز تقرير حول "التوصية العامة المقترحة لحقوق الإنسان للمرأة في حالات النزاع والصراع في الأراضي الفلسطينية المحتلة" إلى لجنة سيداو للنظر فيها خلال عملية صياغة التوصية العامة.

الهدف المحدد 4.2: زيادة قدرة الباحثين الميدانيين والمهنيين الاعلاميين في فلسطين

النشاط الرئيسي 4.2.1: تدريب الأشخاص الأساسيين على تعريف وتحليل الحالات وفهم وتعميم الأطر القانونية الرئيسية وكتابة التقارير

يجري المركز تدريب ومرافقة لفريق من الباحثات الميدانيات وتوثيق حالات معينة للانتهاكات الإسرائيلية ضد النساء الفلسطينيات، حيث أجرى المركز عدة جلسات تدريبية فردية مع العاملات الميدانيات في الضفة الغربية لإعطاء ملاحظات حول عملهن وتحسين نوعية الوثائق. يشير المركز إلى أنه نتيجة لهذا الأسلوب التدريبي حصل تطور واضح على نوعية التوثيق الذي تقوم به الباحثات الميدانيات. وفيما يتعلق بانتهاكات الحق في التنقل والحركة يعمل المركز بشكل وثيق مع باحثة ميدانية في غزة، كما يقوم فريق المركز بمرافقة الباحثات الميدانيات أثناء عملية التوثيق كأسلوب من أساليب تطوير أداءهن وتدريبهن. وقد شارك فريق من موظفات المركز في ثلاثة برامج تدريبية أجرتها مؤسسة الحق ومفوضية حقوق الإنسان في القانون الدولي، وتقنيات التوثيق ووسائل الإعلام الدولية.

الهدف الاستراتيجي الخامس : تعزيز القدرات الذاتية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وأدائه ومساندته

الهدف المحدد 5.1: تطوير قدرات طاقم مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

النشاط الرئيسي 5.1.1: تنفيذ التدريب الاستراتيجي للطاقم وتطوير ممارسات العمل التي تلبى حاجات الطاقم

تماشيا مع سياسة المركز المستمرة لتطوير قدرات الموظفين، عقد المركز يومين لجميع موظفي وموظفات المركز للعمل على إعداد الخطة الإستراتيجية، بالإضافة إلى عقد 10 اجتماعات شهرية منتظمة للموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، شارك 21 موظف من موظفي المركز في مختلف الدورات التدريبية المحلية ذات الصلة بحقوق الإنسان وحقوق المرأة، كما تلقى بعض الموظفين تدريباً في مجال الإدارة المالية، وشارك 14 من موظفي المركز في ورشات عمل إقليمية حول موضوعات متنوعة وواسعة. كما أجرى المركز تدريباً لموظفيه وموظفاته حول المواضيع التالية: "التغيير الأكثر عمقا" (يومين، 22 مشارك/ة)، و"كتابة التقارير" (يومين و 25 مشارك/ة)، "دورة الفقه النسوي" (3 أيام و 13 مشارك/ة)، لقاء لوحدة الخدمات حول التعبير التفاعلي" (يومين، 12 مشاركة). وبالإضافة إلى ذلك، تتلقى موظفتين من موظفات المركز دبلوم دراسات عليا في إدارة المؤسسات الغير حكومية لمدة سنة واحدة مع مركز التعليم المستمر ببيروت.

الهدف المحدد 5.2: الاستمرار في تعزيز إدارة برامج وإدارة المعلومات في مركز المرأة

للإرشاد القانوني والاجتماعي مع التأكد من الالتزام بالعملية الإدارية والمالية المناسبة

النشاط الرئيسي 5.2.1: تطوير الفهرس الالكتروني لمكتبة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

خلال العام 2012 ، توجه 166 شخصا إلى مكتبة المركز في رام الله و 55 إلى مكتبة الخليل، وذلك بغرض الحصول على منشورات المركز باللغتين العربية والإنجليزية، والتي تشمل تقارير المنظمات الغير حكومية، وكذلك الكتب التي يتم نشرها حول قضايا

المساواة بين الجنسين في فلسطين، وعلى النوع الاجتماعي، والعنف ضد المرأة بشكل عام.

يجري تحسين مرافق مكتبة المركز، ويتم تزويد مكتبة المركز دائماً بتقارير إعلامية حول العنف ضد المرأة الذي ترتكبه قوات الاحتلال الإسرائيلي، وانتهاكات حقوق المرأة من قبل المجتمع الفلسطيني، حيث يتم تصنيف هذه المنشورات وفقاً لنظام الفهرسة. كما وتم الآن تدريب موظفتين على استخدام نظام الفهرسة الإلكتروني، وواصل المركز أرشفة تغطية وسائل الإعلام للعنف ضد المرأة في الصحف الثلاث الرئيسية في فلسطين، القدس، الأيام والحياة، وقام المركز أيضاً بتحسين نظام الأرشفة الخاص به حيث يقوم الآن باستخدام نظام الفهرسة الإلكتروني للأرشفة.

النشاط الرئيسي 5.2.2: تعزيز التقييم والمراقبة في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي (للبرامج والموظفين)

يتم باستمرار تعزيز آليات الرقابة الداخلية للمركز في مراجعة وتقييم التحديثات الشهرية والتقارير الربع السنوية التي يقدمها موظفي البرامج، ثم يتم مقارنتها بالمخرجات والنتائج المبينة في خطة العمل السنوية للمركز.

النشاط الرئيسي 5.2.3: تقييم وتحديث النظام الداخلي مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي وسياساته وإجراءاته

فرغ المركز من إعداد بروتوكولاته الخاصة بالقواعد والإجراءات المالية خلال العام 2011، وتم إقرارها من قبل مجلس الإدارة. في عام 2012، بدأ العمل على تطوير نظام الحوافز وتحديث الأنظمة والإجراءات التي تم تقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، كما وتم الانتهاء من وضع نموذج لتقييم الموظفين/ات في عام 2012، وسوف يستخدم في العام 2013 لتقييم أداء الموظفين/ات. في تشرين الثاني من العام 2012، قام المركز بتوظيف مديرة إدارية ومالية جديدة والتي ستعمل على تحسين سياسات

وإجراءات المركز. كما وقام المركز باستقطاب مدقق داخلي للإشراف على تنفيذ السياسات المالية والإدارية للمركز.

النشاط الرئيسي 5.2.4: مراجعة وتطوير الخطة الإستراتيجية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي والموازنة وخطة العمل السنوي والتقارير الإدارية للمركز
تم الانتهاء من إعداد الخطة الإستراتيجية والموازنة للمركز للسنوات 2013-2015 وعرضها على الجمعية العامة. وقد قام المركز بإنجاز التقارير السردية والمالية وتدقيق الحسابات للعام 2011، وتم إطلاع المانحين عليها. كما وتم الانتهاء من خطط العمل والموازنات لعام 2013 وتقديمها إلى مجلس الإدارة لإقرارها. وتم إعداد التقارير المالية والسردية، بما في ذلك التقارير الخاصة ببناء على طلب من الجهات المانحة، على مدار السنة.

النشاط الرئيسي 5.2.5: عقد اجتماعات منتظمة لمجلس الإدارة والجمعية العامة وتسهيل مشاركة أعضاء المجلس في الفعاليات التي يستطيعوا فيها تنمية وتعزيز مكانة مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي
خلال العام 2012 تم عقد 8 اجتماعات لمجلس الإدارة واجتماعين للجمعية العمومية. واجتمع أعضاء الجمعية العامة مع إدارة المركز لمناقشة التوجه الاستراتيجي للثلاث سنوات المقبلة، في ضوء عملية التخطيط الاستراتيجي التي مر بها المركز خلال العام 2012. وعقدت رئيسة مجلس الإدارة اجتماعا لطاقتي المركز لمناقشة عمل الموظفين لمزيد من التحسين. كما شارك أعضاء مجلس الإدارة في الفعاليات التي ينظمها المركز، حيث شارك في مؤتمر لجان المناطق الداعمة لقانون الأحوال الشخصية، فضلا عن عقد اجتماعات مع وزيرتي وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة بشأن نظام التحويل الوطني.

النشاط الرئيسي 5.2.6: توسيع استعمال نظام المعلومات الإدارية لتسهيل إدارة وتقييم أجزاء إضافية من برنامج مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

لا يزال تطبيق نظام إدارة المعلومات على جميع البرامج يشكل تحدياً، بسبب محدودية قدرات الموظفين والموظفات في إدخال البيانات، ووجود صعوبات في البرنامج نفسه، حيث أن توفير الدعم الفني للبرنامج أصبح صعباً بسبب إفلاس الشركة التي صممه في الأساس. وقد كان المركز قادراً على العثور على مستشار لتقديم بعض الدعم لتسهيل العمل على البرنامج، حيث تقوم وحدة الخدمات في المركز بإدخال البيانات على برنامج نظم المعلومات الإدارية وذلك بهدف الحفاظ على الملفات بطريقة منظمة وتحليلها بسهولة. وقد أجرى المركز دورتين تدريبيتين حول استخدام برنامج نظم المعلومات الإدارية MIS لمدة ثلاث ساعات لجميع الموظفين (30 مشارك/ة). كما وقام المركز بتوظيف موظف تكنولوجيا معلومات بدوام كامل (الذي سيبدأ العمل في المركز في شهر كانون الثاني 2013). ويتوقع أن المركز وبدعم من هذا الموظف بدوام كامل، وسوف يتم الاستفادة من برنامج MIS واستخدامه كاملاً.

النشاط الرئيسي 5.2.7: عقد تقييمات لمشاريع مختارة أو لأهداف ضمن البرنامج الاستراتيجي لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

خضعت وحدة الخدمات في المركز لتقييم من قبل مكتب الممثلة النرويجية وكانت النتائج ايجابية، كما وشمل التقييم توصيات جيدة تم إدراجها والأخذ بها خلال العام 2012 وخلال العمل على الخطة الإستراتيجية 2013-2015. كما وأجري تقييم لبرنامج التوعية والتدريب في المركز وسيتم الحصول على نتائج التقييم في العام 2013.

الهدف المحدد 5.3: تحسين الدعم المالي لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

النشاط الرئيسي 5.3.1: الاحتفاظ بالعلاقات مع الممولين الحاليين

حافظ المركز على علاقات وثيقة مع المؤسسات الداعمة التالية، وشركاء دوليين في مشاريع، حيث قدم بعضهم شراكة مالية مستمرة، أما آخرون فقد شاركوا في مشاريع صغيرة أو أنهم ببساطة نظروا في شراكات مستقبلية:

- أوكسفام نوفب (المنظمة الهولندية للتنمية الدولية)
- مكتب الممثلة النرويجية لدى السلطة الفلسطينية
- مكتب الأمم المتحدة للسكان
- Dan Church Aid
- مكتب الأمم المتحدة الإنمائي
- Church Development Service (EED)
- مؤسسة التعاون
- معهد المجتمع المفتوح- الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- مؤسسة معهد المجتمع المفتوح/ الولايات المتحدة الأمريكية
- ACSUR
- مركز تطوير المؤسسات الأهلية (من خلال مؤسسات حقوق الإنسان الغير حكومية / فوائد برنامج الحكم الرشيد للمركز من الصناديق المشتركة والشراكة غير المباشرة مع حكومات سويسرا والدنمرك وهولندا والسويد).
- كاريتاس – سويسرا
- دروسوس – سويسرا
- القنصلية الفرنسية
- الاتحاد الأوروبي

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- Kvinna till Kvinna
- Broederlick Delen
- وزارة الخارجية الأيسلندية
- Conemund
- مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة
- بلادي
- القنصلية البريطانية

لا تشمل هذه القائمة جميع الممولين المحتملين وشركاء المشاريع الذين يتواصل معهم المركز بشكل دوري بهدف تبادل المعلومات أو اقتراح شراكات مستقبلية.

النشاط الرئيسي 5.3.3: الاستغلال الأمثل لموارد مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عندما يكون ذلك ممكناً، لإضافة دخل إضافي من إيرادات محلية

لا يزال المركز يستثمر القاعات الموجودة في دار مخلوف، في بيت جالا (بالقرب من بيت لحم)، توفر مبيتاً للضيوف، كما أنها تحتوي على قاعة اجتماعات ذات مساحة واسعة يتم فيها عقد الاجتماعات واستضافة الفعاليات سواء التي يقوم بها المركز أو / وغيرها من المجموعات التي تتفق ورؤية المركز. وبالمقابل يتم الطلب من المجموعات والأفراد تقديم مساهمة مالية، وهو ما يضيف إلى المركز مصدراً للدخل بطريقة مختلفة. وكثيراً ما يتم استخدام قاعات اجتماعات المركز في مدينة رام الله التي يستخدمها المركز لاستضافة اجتماعات الائتلافات أو اجتماعات مع مجموعات عمل كبيرة أو مجموعات لتوعية الطلاب عن حقوق المرأة. كما ويتم استخدام القاعات بشكل مستمر من قبل المؤسسات الغير حكومية الأخرى، مما يساهم في تقديم مساهمة (بما في ذلك تنوع مصادر الدخل) لتمويل المركز.

الهدف المحدد 5.4: تطوير الآليات الإعلامية حسب حاجات المركز

النشاط الرئيسي 5.4.1: تنظيم وتعزيز الحضور الإعلامي والمخرجات الإعلامية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي بما يشمل استعمالها للإعلام المباشر وعكسها في التقارير.

خلال العام 2012، اتخذ المركز خطوات إلى الأمام لتطوير وجوده على الإنترنت مع تطوير وإعادة تصميم الموقع على شبكة الإنترنت. والموقع الجديد هو أكثر وأفضل تنظيماً بحيث يعطي المركز مساحة أكبر لزيادة كمية المعلومات على الموقع.

النشاط الرئيسي 5.4.2: إعداد المواد للتغطية الإعلامية والفعاليات للذكرى العشرين لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

تم الانتهاء من تنفيذ هذا النشاط في عام 2011. لمزيد من المعلومات، الرجاء مراجعة التقرير السنوي للمركز لعام 2011. (www.wclac.org)

النشاط الرئيسي 5.4.3: تطوير أدوات ومواد للعلاقات العامة والإخراج الإعلامي في مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

كما ذكرنا أعلاه فإن التغيير الرئيسي خلال هذه الفترة على هذا الصعيد تمثل في بناء موقع إلكتروني جديد. فقد تم إعداد مواد تزيد من الترويج لعمل المركز ومواد تعرف بالمؤسسة وتاريخها، ورؤيتها ورسالتها وأهدافها الإستراتيجية وعناوينها وشعارها. يمكن استخدام هذه المواد في نشاطات المركز مثل ورشات العمل لضمان التعريف بالمؤسسة وعناوينها، ما ييسر من وصول المنتفعات والأفراد والمؤسسات الشريكة الأخرى. كما وطور المركز حساب له على شبكات التواصل الاجتماعي مثل الفيسبوك وتويتر ويوتيوب لتعزيز وجوده على الانترنت وإمكانية الوصول له والتواصل مع المؤسسات والأفراد.

الملحقات

• الملحق " أ " : الشراكات التي عقدها المتطوعين مع المؤسسات الشريكة

عدد الشراكات	المؤسسة الشريكة	فريق المتطوعين
17	<ul style="list-style-type: none">• المجالس القروية في القريتين المهمشتين : أم سلمونة ومرح معالي• مركز المرأة بيت فجار• مركز الشباب في بيت فجار• مدرسة بيت فجار للبنات• مدرسة بيت فجار للبنين• بلدية بيت فجار• إبداع الدهيشة• مركز الخيمة• نادي حوسان• مركز المرأة في حوسان• بلدية بيت جالا• تواصل• الصمود• مركز وئام بيت لحم	بيت لحم

	<ul style="list-style-type: none"> • قرية الأطفال SOS • شارك - بيت لحم • جامعة فلسطين الأهلية 	
12	<ul style="list-style-type: none"> • نادي الأمل • الجمعية النسوية الظاهرية • نادي نسوي الظاهرية • جمعية القدس للتنمية • الأونروا - برنامج الصحة النفسية • البنات مدرسة دورا الأساسية للبنات • اتحاد لجان العمل الزراعي (جنوب الخليل) • جمعية بنت عريف • مركز نيرسان يطا • مديرية الشؤون الاجتماعية - يطا • بلدية يطا • جامعة القدس المفتوحة 	الخليل
11	<ul style="list-style-type: none"> • المركز النسوي عين السلطان • مركز نسوي عقبة جبر • جمعية القمر الخيرية • جامعة القدس المفتوحة • غرفة تجارة مدينة أريحا • بلدية أريحا 	أريحا

	<ul style="list-style-type: none"> • جمعية الشابات المسيحية أريحا • أطباء العالم اسبانيا • وزارة الصحة، مديرية صحة - أريحا • إدارة شرطة أريحا • جامعة الاستقلال 	
20	<ul style="list-style-type: none"> • جمعية الشابات المسيحية طولكرم (اثان من متطوعي المركز مشاركين في مشروع "شبكة الدعم النفسي" للجمعية. • طاقم شؤون المرأة- طولكرم • جمعية النجدة- طولكرم • جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية- طولكرم • برنامج الصحة النفسية للأنثروا- طولكرم • مركز المرأة في مخيم اللاجئين - طولكرم للاجئين • جمعية شويكة • مركز إعادة التأهيل المجتمعي- وزارة الشؤون الاجتماعية • مركز المرأة- قفين • المركز النسوي كفر عبوش • مجلس قروي جبارة • نساء من أجل الحياة • مركز إبداع الطفل- كفر الديك • المركز النسوي - كفر الديك • المركز النسوي- فرعون 	طولكرم و سلفيت

- المركز النسوي - عرار
- المركز النسوي - الرأس
- جامعة القدس المفتوحة - طولكرم
- المركز النسوي في مخيم نور شمس
- المركز النسوي - كفى

60

إجمالي عدد الشراكات التي أدخلت على برنامج المتطوعين :

الملحق "ب" : أنشطة المتطوعين

الموقع	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين/ات	الموضوع	المؤسسة الشريكة	التاريخ
الخليل					
نادي الأمل - الظاهرية	طالبات (13)، ربات بيوت وناشطات نسويات (15)	28	ورشة عمل حول " دور المرأة في المجتمع والتحديات التي واجهتها قبل وبعد النكبة"	نادي الأمل - الظاهرية	1/30
مركز المرأة - الخليل	ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في الخليل (16 إناث، 2 ذكور)	18	ورشة عمل حول " التزام السلطة الوطنية الفلسطينية اتجاه حقوق النساء وفقا لخطة عمل اسطنبول"	مركز المرأة - فرع الخليل	1/30

مركز المرأة - رام الله	المتطوعين (3 إناث، و4 ذكور)	7	عقد مقابلات مع مديرة وطاقم المركز لتوثيق عمل المركز في قضايا النساء على مدار الـ 20 عام	مركز المرأة - فرع رام الله	3/6
مركز المرأة - الخليل	المتطوعين (3 إناث، و4 ذكور)	7	عقد مقابلات مع طاقم المركز لتوثيق عمل المركز في قضايا النساء على مدار الـ 20 عام	مركز المرأة - فرع الخليل	3/17
منيزل، يطا	المتطوعين (2 إناث، 2 ذكور)	4	زيارة ميدانية لقرية منيزل لإجراء مقابلات مع سكان القرية حول " العنف ضد الحق في التعليم ومناصرة سكان القرية لإعادة فتح صفوف ثانوية"	قرية منيزل	6/17
منيزل، يطا	مشاهدين تلفزيون وطن	4 بالإضافة إلى طاقم التلفزيون	زيارة ميدانية لقرية منيزل لإجراء مقابلة تلفزيونية مع مدير التربية والتعليم حول إعادة فتح صفوف ثانوية	تلفزيون وطن	7/22
منيزل، يطا	طالبات الصف الثانوي (5)، محافظ الخليل، ممثل عن وزارة التربية والتعليم، ممثلين عن وسائل الإعلام (2)، متطوعين (8)، سكان قرية منيزل	17 بالإضافة إلى سكان قرية منيزل	زيارة ميدانية لقرية منيزل لحضور افتتاح الصفوف الثانوية	قرية منيزل	9/2
يطا	مجلس قروي يطا، ممثلين عن الأحزاب السياسية، طلاب جامعات (جامعة القدس	50	ورشة توعية " العنف ضد المرأة وتوحيد الجهود المجتمعية لمناهضة العنف"	بلدية يطا، وزارة الشؤون الاجتماعية وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني	12/13

	المفتوحة يطا)، موظفين من وزارة الشؤون الاجتماعية وقادة مجتمعيين				
بيت لحم					
3/22	مركز نسوي-بيت فجار، مركز شبابي بيت فجار، مدرسة بنات بيت فجار، مدرسة ذكور بيت فجار	عرض فيلم حول "التحديات التي تواجهها الفتيات في سوق العمل" (من إنتاج مؤسسة شاشات)	85 (50 إناث، و35 ذكور)	طالبات مدرسة إعدادية، طالبات جامعات، نساء	مركز نسوي بيت فجار
2/13	إبداع الدهيشة	ورشة عمل حول " التزام السلطة الوطنية الفلسطينية اتجاه حقوق النساء وفقا لخطة عمل اسطنبول"	16	ممثلين عن مؤسسات نسوية في بيت لحم، ومتطوعات المركز	دار مخلوف
5/9	إبداع الدهيشة، جمعية صمود	ورشة توعية حول " حق المرأة في التعليم والعنف المبني على التمييز"	25	ناشطات نسويات وممثلات عن مؤسسات نسوية في بيت لحم	جمعية صمود
22+14+6 6/	إبداع الدهيشة، جامعة فلسطين الأهلية- بيت لحم	ورشة توعية حول "النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع وأثر التشريعات الفلسطينية على حقوق النساء"	20	أعضاء فريق دعم من الجامعة الأهلية (12 إناث، 8 ذكور)	إبداع الدهيشة، دار مخلوف
9/2	إبداع الدهيشة، مركز شبابي بيت فجار، جامعة فلسطين	إفطار جماعي لممثلين عن المجتمع المحلي، حيث تم تقديم " عروض حول حقوق النساء بالتركيز على الفن وقراءة	61	ممثلين عن المجتمع المحلي، طلاب جامعات	إبداع الدهيشة

			الشعر"	الأهلية في بيت لحم	
بلدية بيت فجار	ممثلين/ات عن المؤسسات الشريكة في بيت لحم (12 إناث و5 ذكور)	17	ورشة عمل حول " تطوير التعاون ما بين المؤسسات الشريكة واستخدام خبرة المتطوعين في تنفيذ الأنشطة"	بلدية بيت فجار، مركز شباب بيت فجار، إبداع الدهيشة، مركز حوسان	9/6
دار مخلوف	مجموعة المتطوعين الداعمة في بيت لحم (6 إناث، و9 ذكور)	15	ورشة عمل لمدة 3 أيام حول "حقوق الإنسان، القوانين الفلسطينية، ومقدمة عن النوع الاجتماعي"	معهد فلسطين لحقوق الإنسان	19+12+4 11/
جامعة فلسطين الأهلية في بيت لحم	طلاب الجامعة، أعضاء التدريس ومرشدين في الجامعة الأهلية، ممثلين عن مؤسسات نسوية في بيت لحم، مجموعة المتطوعين في بيت لحم	99 (69 إناث، 30 ذكور)	ورشة توعية حول حقوق النساء في ظل القوانين الفلسطينية في المحاكم الشرعية والمدنية، وقتل الإناث. من بين المتحدثين : قاضي المحكمة الشرعية، رئيس قسم الإرشاد الأسري في المحكمة الشرعية في الخليل، رئيس وحدة حماية الأسرة في الشرطة، رئيس منطقة الجنوب في الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، ممثل عن محافظة بيت لحم	إبداع الدهيشة، جامعة فلسطين الأهلية- بيت لحم	11/28
دار مخلوف	مجتمع بيت لحم وبيت جالا	130	معرض للمنتجات النسوية والفنون للمتطوعين	بلدية بيت جالا	11/29
طولكرم وسلفيت					
مجلس قروي جبارة	أعضاء من القرية	4	توثيق التحديات التي تواجهها النساء اللواتي يعشن في منطقة التماس قرية جبارة	مجلس قروي جبارة	2/18
مركز التأهيل المجتمعي	طلاب المدرسة الذكور، الأعمار ما بين 10-15	25	جلس تفرغ للأطفال *	مركز إعادة التأهيل المجتمعي	1/12+5 و9/2

مركز نسوي قفين	ريات بيوت	15	ورشة توعية حول " الانتهاك والعنف ضد المرأة "	مركز نسوي قفين	18+11+4 1/
قرية الرأس	ريات بيوت، وناشطات نسويات من قريتي الرأس وجبارة	15	ورشة توعية حول " المراهقة الآمنة، مراحل النمو للأطفال، الزواج المبكر والعنف المبني على النوع الاجتماعي " *	مجلس قروي الرأس	18+11+4 4/25+ 5/2و
قرية الرأس	نساء (30)، أطفال (50) من قريتي جبارة والرأس	80	يوم مفتوح وجلسة تفرغ *	مجلس قروي الرأس، فريق الدعم النفسي في جمعية الشابات المسيحية	6/28
جمعية النجدة-طولكرم	ممثلين عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية، نشطاء حقوق إنسان	60	ورشة عمل لتنظيم الجهود داخل المجتمع لتقديم حماية أفضل للنساء	جمعية الاتحاد النسوي	12/6
منتزه البلدية	ريات بيوت	50	يوم تفرغ للنساء	بلدية طولكرم، مخيم نور شمس، فريق الدعم النفسي في جمعية الشبان المسيحية	12/26
أريحا					
جامعة القدس المفتوحة/أريحا	طلاب وطالبات جامعة القدس المفتوحة/أريحا، (20 إناث، 7 ذكور)	27	ورشة توعية حول "حقوق النساء ومفهوم العدالة والمساواة"	جامعة القدس المفتوحة- أريحا	+20+19 3/21
جامعة القدس المفتوحة/أريحا	طلاب وطالبات جامعة، ممثلين عن محافظة	66	عرض فيلم حول "التحديات التي تواجهها الفتيات في سوق العمل" (من إنتاج مؤسسة شاشات)	جامعة القدس المفتوحة-أريحا	3/24

	أريحا، طاقم وطاقم حفظ الأمن في جامعة القدس المفتوحة (38 إناث، و28 ذكور)				
جامعة القدس المفتوحة/أريحا	طلاب الجامعات (22 إناث و8 ذكور) من متطوعي المركز	30	ورشة عمل حول " التخطيط والتنظيم للأنشطة المجتمعية"	جامعة القدس المفتوحة- أريحا، وجمعية الشبان المسيحية-أريحا	6/26
جامعة القدس المفتوحة/أريحا	طلاب وطالبات الجامعات (15 إناث و3 ذكور)	18	ورشة عمل حول " إجراء عمليات تقييم للاحتياجات المجتمعية كأداة لبناء مشروع مجتمعي"	جامعة القدس المفتوحة-أريحا	7/10
الحديقة الإسبانية/أريحا	ممثلين عن المجتمع المحلي (35 إناث، 48 ذكور)	83	إفطار جماعي لممثلين عن المجتمع المحلي، حيث تم تقديم عروض حول حقوق النساء بالتركيز على الفن وقراءة الشعر"	جامعة القدس المفتوحة- أريحا، محافظة أريحا، بلدية أريحا	8/8
قاعة المحافظة	ممثلين عن المجتمع المحلي، مؤسسات مجتمعي مدني، ممثلين عن وزارة الصحة، الشرطة	44	ورشة عمل حول "تشجيع المجتمع والمجتمع المدني على التعاون لزيادة الحماية للنساء"	أطباء العالم إسبانيا	10/15
الحديقة الإسبانية-أريحا	نساء من غزة (17)، ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني، ممثلين عن محافظة أريحا	40	ورشة عمل حول " المعايير الدولية لحقوق الإنسان لجمع شمل العائلات" التي أجريت لنساء من غزة يعشن في أريحا وتم فصلهن عن أسرهن بسبب الاحتلال	بلدية أريحا، جامعة القدس المفتوحة أريحا، برنامج الصحة النفسية	12/20

* نشاط مشترك مع جمعية الشابات المسيحية

• الملحق "ج" : أنشطة رفع الوعي مع المؤسسات الشريكة

الموضوع	عدد المشاركين/ات	الفئة المستهدفة	المؤسسة الشريكة	الموقع
العنف ضد المرأة	7	طالبات وطلاب الجامعات (6 إناث، 1 ذكور)	جامعة القدس	مركز المرأة-فرع القدس
حقوق المرأة في الميراث	32	طاقم الجمعية (19 إناث، 13 ذكور)	جمعية الشابات المسيحية	بيت ساحور
قانون الأحوال الشخصية	15	موظفي المحكمة الشرعية، الشرطة، موظفي المحكمة المدنية (5 إناث، 10 ذكور)	نساء من أجل الحياة	بديا- سلفيت
فرض تطبيق قرارات المحاكم الشرعية	18	موظفي المحكمة الشرعية، الشرطة، موظفي المحكمة المدنية (5 إناث، 13 ذكور)	نساء من أجل الحياة	بديا-سلفيت
قانون الأحوال الشخصية، وقانون العقوبات	40	طلاب وطالبات الجامعات	جامعة القدس	أبو ديس
حقوق النساء في ظل القوانين الفلسطينية	15	المجتمع المدني (9 إناث، 6 ذكور)	جمعية التخطيط وحماية الأسرة	القدس
العنف المبني على النوع الاجتماعي، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف	54	ربات بيوت ونساء عاملات	الوكالة	مخيم الأمعري- رام الله
قانون الأحوال الشخصية	40	ربات بيوت ونساء عاملات	الوكالة	مخيم الأمعري- رام الله
الحماية من العنف الجنسي	75	طالبات	مدرسة عبد العزيز، شبكة حماية الطفولة	الخليل

العنف المنزلي وتقديم الاستشارة لطالبات المدرسة	40	ربات بيوت، معلمات مدارس، موظفي البلدية (25 إناث، 15 ذكور)	مدرسة بنات بيت عوا الثانوية، بلدية بيت عوا	قرية بيت عوا- الخليل
قانون الأحوال الشخصية	40	نساء وفتيات	جمعية أجنحة الأمل	بيت لحم
التمييز ضد النساء في القوانين الفلسطينية	60	ربات بيوت	مركز السلام-بيت لحم، جمعية تنمية المرأة الريفية	مركز السلام- بيت لحم
حق الفتيات في التعليم والتحديات التي تواجههن في الوصول للتعليم	60	طالبات كلية المجتمع في دورات السكرتارية	جمعية الشابات المسيحية	القدس
حقوق النساء في التعليم	23	ناشطات نسويات وربات بيوت	جمعية صمود للنساء	مدينة بيت لحم
قانون الأحوال الشخصية والحضانة، صندوق النفقة الفلسطيني	23	ممثلين عن مؤسسات المجتمع المدني في الخليل (18 إناث، 5 ذكور)	منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة	مدينة الخليل
حقوق النساء والنوع الاجتماعي في الإعلام	14	مهنيي وسائل الإعلام	جذور	مدينة رام الله
العنف ضد المرأة، عرض مسرحية عن العنف المنزلي	22	ربات بيوت	مركز نسوي قلنديا	مخيم قلنديا
قانون الأحوال الشخصية	19	ربات بيوت، خريجات جامعات (19 إناث)	مجلس قروي عورتا، مؤسسة مسار إبراهيم	قرية عورتا
المراهقة الآمنة	25	طالبات الجامعات (25 إناث)	طاقم شؤون المرأة	الخليل
نظام التحويل الوطني للنساء ضحايا العنف	7	الأطباء والقابلات (7 إناث)	جذور	مدينة رام الله
العنف المبني على النوع الاجتماعي	14	الفرق الطبية : الأطباء والممرضات والقابلات	جذور	مدينة رام الله
	643	عدد المشاركين/ات :	18	عدد الشركاء :

• الملحق "د": أنشطة 8 آذار وال16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة

أنشطة يوم المرأة العالمي (8 آذار)

الموقع	المؤسسة الشريكة	نوع النشاط	الفئة المستهدفة	عدد المشاركين/ات
مدينة الخليل	مركز المرأة- الوكالة	جلسة توعية حول العنف ضد المرأة	ربات بيوت، نساء عاملات	18
قلقيلية	تم تنظيم النشاط من قبل المركز ونادي المثقفين في قلنديا	ورشة توعية حول "حقوق النساء في ظل قانون الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة، قتل النساء"	المجتمع المدني (25 إناث)	25
أريحا	تم تنظيم النشاط من قبل المركز وإتحاد العمال- أريحا	ورشة توعية حول "آليات حماية النساء"	النساء العاملات، ربات البيوت، والمجتمع المدني (12 إناث، 8 ذكور)	20
القدس	إتحاد المرأة المقدسية	مسيرة للمطالبة بالمزيد من حقوق النساء في القدس	نساء مقدسيات	40
دورا- الخليل	نادي دورا	المرأة والقانون	طالبات جامعات	30
بيت لحم	مركز السلام في بيت لحم، جمعية تنمية المرأة الريفية	ورشة توعية حول " الاغتصاب"	سكان بيت لحم	200
قرية صوريف- الخليل	مدرسة صوريف الثانوية للبنات	جلسة توعية حول "العنف ضد المرأة والفتيات"	طالبات	160
يطا- الخليل	مدرسة المأمون للذكور	العنف ضد الأطفال	أمهات الطلاب	25
مخيم شغافط- القدس	مدرسة المسيرة للبنات	حق النساء والفتيات في التعليم، الزواج المبكر	طالبات صف 11	60
مخيم دير عمار، محافظة رام الله	الوكالة	ورشة توعية حول "العنف المنزلي، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، إجراءات المحاكم الشرعية، نظام التحويل الوطني	ربات بيوت، نساء عاملات	45

34	أعضاء مجلس الإدارة وطاقم مركز المرأة في الوكالة	جلسة توعية حول " حقوق النساء "	تم تنظيم النشاط من قبل المركز ومركز المرأة في الوكالة	مركز المرأة- فرع الخليل
70	طالبات وطلاب جامعات (48 إناث، 22 ذكور)	ورشة توعية حول " العنف ضد المرأة "	اتحاد المرأة المقدسية	جامعة القدس
80	ريبات بيوت، نساء عاملات، أعضاء المجلس القروي (77 إناث، 3 ذكور)	ورشة توعية حول حقوق النساء وعرض فيلم	اتحاد المرأة المقدسية	قرية بدو، محافظة رام الله
28	المجتمع المدني، ناشطات نسويات، الأحزاب السياسية (28 إناث)	ورشة توعية حول مشروع الدستور	تم تنظيم النشاط من قبل مركز المرأة	مركز المرأة- فرع الخليل
12	سجينات محررات (4)، نساء من المخيم (8)	ورشة توعية حول " حقوق السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية "	تم تنظيم النشاط من قبل مركز المرأة	مخيم الجلزون
847	عدد المشاركين/ات :		12	عدد المؤسسات الشريكة :

أنشطة ال 16 يوما لمناهضة العنف ضد المرأة

55	طالبات صف 8	جلسة توعية حول "التحرش الجنسي ضد النساء والفتيات"	الوكالة، مدرسة صورييف الأساسية للبنات	قرية صورييف- الخليل
15	طالبات	جلسة توعية حول "العنف ضد المرأة و التحرش الجنسي"	الوكالة، مركز النشاطات النسوية	مركز النشاطات النسوية- البلدة

				القديمة في الخليل
14	الإدارة ومعلمات المدرسة	جلسة توعية حول "العنف ضد المرأة و التحرش الجنسي"	الوكالة ومدرسة العروب الأساسية للبنات	مخيم العروب - الخليل
60	ممثلين عن المؤسسات الغير حكومية، طالبات وطلاب جامعات، محامين/ات، الشرطة، ممثلين عن البلدية (47 إناث، 13 ذكور)	ورشة عمل حول تقرير المركز حول قتل الإناث "تساء بلا أسماء" ودراسة تحليل قرارات المحاكم ضد المدانين بقتل النساء	تم تنظيم النشاط من قبل مركز المرأة وعقد في مكاتب وزارة التعليم العالي	مدينة قلقيلية
19	نساء عاملات، ربات بيوت	ورشة عمل حول "العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي"	لجان عمل المرأة	البلدة القديمة - الخليل
34	طالبات صف 9	ورشة عمل حول "العنف ضد المرأة والتحرش الجنسي"	الوكالة ومدرسة البنات الأساسية في الخليل	مدينة الخليل
12	ممثلين عن المجتمع المدني، ومهنيي وسائل الإعلام (10 إناث، 2 ذكور)	ورشة عمل حول تقرير المركز حول قتل الإناث "تساء بلا أسماء" ودراسة تحليل قرارات المحاكم ضد المدانين بقتل النساء	تم تنظيم النشاط من قبل مركز المرأة	مدينة الخليل
28	طالبات المدرسة وأمهاهن	ورشة توعية حول " الجوانب الاجتماعية والقانونية للزواج المبكر"	مدرسة دار الهدى للبنات	شعفاط - القدس
237	عدد المشاركين/ات :		8	عدد المؤسسات الشريكة :

• الملحق "ه": ورشات التوعية للنساء التي عقدتها وحدة الخدمات

الموقع	المؤسسة الشريكة (إن وجدت)	الفئة وعدد المشاركات	الموضوع	عدد الجلسات	عدد الاستشارات لمرة واحدة، والتي تم تحويلها للمركز لتلقي الخدمات القانونية والاجتماعية
الشمال					
قرية برقا وقرية سبسطية، بالقرب من نابلس	جمعية نساء سبسطية	ربات بيوت (معظمهن خريجات جامعة) (25)	مقدمة وفحص احتياج، حقوق النساء في ظل القوانين الفلسطينية، عقد الزواج، العنف المنزلي، الاعتداء الجنسي، النفقة، الطلاق	6	(3) استشارات
الوسط					
مخيم الجلزون - رام الله	مركز نسوي مخيم الجلزون، مركز إعادة تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة	ربات بيوت (16)	مقدمة وفحص احتياج، التمييز ضد المرأة، العنف المبني على النوع الاجتماعي، دائرة العنف، قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات، عقد الزواج، الطلاق، الحق في الميراث	8	(6) استشارات
قرية عارورة - رام الله	جمعية نساء عارورة	ربات بيوت (20)	مقدمة وفحص احتياج، التمييز ضد المرأة، العنف المنزلي (تم عرض مسرحية "كفى")، الميراث، النفقة،	6	(10) استشارات

		حضانة الأطفال، الطلاق			
(15) استشارة، تم تحويل حالة إلى المركز	4	مقدمة وفحص احتياج، عقد الزواج، الطلاق، العنف ضد المرأة، الميراث	ريبات بيوت (23)	الوكالة	مخيم عقبة جبر - أريحا
(8) استشارات	4	مقدمة وفحص احتياج، عقد الزواج، الطلاق، العنف ضد المرأة، الميراث	ريبات بيوت (20)	الوكالة	مخيم عين السلطان - أريحا
(2) استشارات	9	مقدمة وفحص احتياج، مقدمة عن النوع الاجتماعي، تربية الأطفال، المراهقة الآمنة، العنف ضد المرأة، العنف المنزلي، الوضع القانوني للمرأة في القدس، الزواج المبكر، الإسعافات الأولية، جلسة تفريغ	ريبات بيوت (13)	الإغاثة الزراعية، مركز الإرشاد الفلسطيني	العيسوية - القدس
الجنوب					
(17) استشارة، وتم تحويل (4) حالات للمركز	8	مقدمة وفحص احتياج، العنف المبني على النوع الاجتماعي، دائرة وتبعات العنف، دراسة حالة، قتل النساء، قانون الأحوال الشخصية، عقود الزواج	ريبات بيوت (25)	مركز نسوي مخيم العروب	مخيم العروب - الخليل
(17) استشارة، وتم تحويل (3) حالات للمركز	8	مقدمة وفحص احتياج، المرأة في المجتمع الأبوي، العنف ضد المرأة، العنف الجنسي، قانون الأحوال الشخصية، حقوق الميراث، قانون	ريبات بيوت (30)	جمعية المنى للنساء والأطفال	بيت لحم

		العقوبات			
-	9	مقدمة وفحص احتياج، العنف المبني على النوع الاجتماعي، الشائعات المجتمعية وكيف يمكن أن تؤدي إلى قتل النساء، أهمية توفير الحماية للنساء في الأسرة والمجتمع والمؤسسة، حقوق النساء في ظل قانون الأحوال الشخصية، حماية الأطفال من العنف	ريات بيوت (20)	جمعية العمل النسوي	يطا
(9) استشارات، وتم تحويل (7) حالات للمركز، وحالة طارئة	9	مقدمة وفحص احتياج، المرأة في المجتمع الأبوي، قانون العقوبات، حقوق النساء في ظل قانون الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة والاعتداء الجنسي، عرض فيلم: منا وفينا" (حول سفاح القربى)، العنف المبني على النوع الاجتماعي، جلسة ختامية	ريات بيوت (20)	تم تنظيم اللقاء من قبل المركز	بيت لحم
(7) استشارات	5	مقدمة وفحص احتياج، العنف ضد المرأة، حقوق النساء في ظل قانون الأحوال الشخصية، قانون العقوبات، الطلاق	ريات بيوت (15)	جمعية بنت عريف	دورا- جنوب الخليل

• الملحق "و": الدورات التدريبية للطلاب والطالبات : " حقوق امرأة حقوق إنسان"

عدد الساعات	عدد المشاركين/ات	الموضوع	الجامعة
15	14 (11 إناث، 3 ذكور)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	جامعة بيرزيت
14	30 (15 إناث، 15 ذكور)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	جامعة الاستقلال/ أريحا
15	25 (15 إناث، 10 ذكور)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	الجامعة العربية الأمريكية/ جنين
18	12 (12 إناث)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	كلية صحة المجتمع

20	17 (16 إناث، 1 ذكور)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	جامعة فلسطين الأهلية/ بيت لحم
20	28 (27 إناث، 1 ذكور)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف، مشروع بناء نظام التحويل الوطني	جامعة القدس المفتوحة/ الخليل
17	35 (إناث)	مقدمة عن النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي، قانون العقوبات، قانون الأحوال الشخصية، العنف ضد المرأة، مسودة قانون حماية الأسرة من العنف	كلية الطيرة
161 (131 إناث ، 30 ذكور)			المجموع :